الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثليجي، الأغواط

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم النفس و علوم التربية و الأرطوفونيا

الموضوع

واقع التعليم المهني في الجزائر من وجهة نظر تلاميذ سنة الرابعة متوسط

(دراسة ميدانية بالأغواط)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (LMD) تخصص علم النفس المدرسي

من إعداد الطلبة:
الشريف التوجي
عبد الصمد بن مسعود

تحت إشراف الدكتور:
ناصر جلالي

لجنة المناقشة	
د. ناصر جلالي	مشرفا
د. لمين عياط	مناقشا
أ. داود مشري	مناقشا

الموسم الجامعي: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثليجي، الأغواط

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم النفس و علوم التربية و الأرطوفونيا

الموضوع

واقع التعليم المهني في الجزائر من وجهة نظر تلاميذ سنة الرابعة متوسط

(دراسة ميدانية بالأغواط)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (LMD) تخصص علم النفس المدرسي

من إعداد الطلبة:
الشريف التوجي
عبد الصمد بن مسعود

تحت إشراف الدكتور:
ناصر جلالي

لجنة المناقشة	
د. ناصر جلالي	مشرفا
د. لمين عياط	مناقشا
أ. داود مشري	مناقشا

الموسم الجامعي: 2020/2019

الإهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان لي خير عون ، إلى اغلي ماالملك في هذه الدنيا ، الى من وضعت الجنة تحت أقدامها ، إلى التي ارجوا قد أكون نلت رضاها "أمي الغالية" أطال الله في عمرها وكذالك إلى من ساندني وكان شمعة تحترق لتضيئ لي طريقي والى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام والعرفان "أبي الحنون" أطال الله في عمره .

إلى كل أفراد عائلتي واخص أخوتي ، والى كل أصدقائي بدون استثناء والى جميع زملائي في الدراسة و إلى كل الأساتذة الذين قدموا لنا يد المساعدة إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع وأسال الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير لنا ولي وطننا انه نعم المولى ونعم النصير.

الشريف التوجي

الإهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان لي خير عون ، إلى اغلي ماملك في هذه الدنيا ، الى من وضعت الجنة تحت أقدامها ، إلى التي ارجوا قد أكون نلت رضاها "أمي الغالية" أطال الله في عمرها وكذالك إلى من ساندني وكان شمعة تحترق لتضيئ لي طريقي والى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام والعرفان "أبي الحنون" أطال الله في عمره .

إلى كل أفراد عائلتي واخص أخوتي ، صليحة وشعيب وعبد العزيز وسفيان وقيس وجهينة واريج وفاروق والى الكتكوتتين تسنيم ومريم والى كل أصدقائي بدون استثناء والى جميع زملائي في الدراسة و إلى كل الأساتذة الذين قدموا لنا يد المساعدة إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع وأسال الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير لنا ولي وطننا انه نعم المولى ونعم النصير.

عبد الصمد بن مسعود

شكر وتقدير

انه يطيب لي بعد شكر الله عز وجل أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور ناصر جلالي لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة وتوجيهاته السديدة التي كان لها اكبر الأثر في انجاز هذه المذكرة وإخراجه على أكمل وجه.

والشكر الموصول للأساتذة الكرام ، أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة .

وأتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي في كلية علم النفس والتربية الارطوفونية لما أمدوني به من عون وإرشاد خلال مساري الدراسي.

فجزاهم الله عني خير الجزاء

فهرس

الإهداء	ا
التشكر	ب
ملخص الدراسة Ruseme	ج هـ
قائمة الجداول قائمة الأشكال	و ي
مقدمة	
الفصل الأول	
إشكالية البحث	3
أهمية الدراسة	5
أهداف الدراسة	5
المفاهيم الإجرائية	6
الدراسات السابقة	7
التعليق	11
الفصل الثاني	
تمهيد	14
النشأة التاريخية للتعليم المهني	15
تعريف التعليم المهني	16
خصائص التعليم المهني	18
مميزات التعليم المهني	19
المرجعيات المعتمدة في تنظيم نظام التعليم التقني والتدريب المهني	20
مؤشرات التعليم المهني في العالم العربي	33
مشاكل التعليم المهني في الدول العربية	35
أهمية التعليم المهني	39
أهداف التعليم المهني	39
خلاصة	43
الفصل الثالث	
تمهيد	45
سياق نشأة التعليم المهني في الجزائر	46
مفهوم مسار التعليم المهني في الجزائر	46
ميادين التعليم المهني في الجزائر	46
فترات التكوين في الوسط المهني	47
نماذج معاهد التعليم المهني في الجزائر	47
معاهد التعليم المهني في الجزائر	48
النظرة المجتمعية للتعليم المهني في الجزائر	49

فوائد التعليم المهني في الجزائر	49
أفاق تنمية قطاع التعليم المهني في الجزائر	51
خلاصة	53
الفصل الرابع	
تمهيد	55
الدراسة الاستطلاعية	56
المنهج المتبع	56
أدوات الدراسة	57
تحديد مجتمع وعينة البحث	58
خلاصة	59
الفصل الخامس	
تمهيد	61
عرض وتحليل النتائج	62
مناقشة وتفسير النتائج	64
الاستنتاج	66
الخاتمة	
الملاحق	

فهرس الجداول :

مؤشر عرض قوى العمل	38
مؤشر الطلب على القوى العاملة	39
مؤشر الريادة	39
معاهد التعليم المهني في الجزائر	52

فهرس الاشكال :

تركيبة المؤشر المركب الخاص بالتعليم التقني والتدريب المهني	30
الدائرة الاولى : مؤشرات عرض قوى العمل	33
الطلب على القوى العاملة	35
مؤشرات ريادة الأعمال لدى خريجي منظومة التعليم التقني والتدريب المهني	36

ملخص الدراسة :

هدفنا من خلال الدراسة التعرف على واقع التعليم المهني من وجهة نظر تلاميذ الرابعة متوسط في ولاية الاغواط.

وقد تكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية من مجموعة تلاميذ قسم الرابعة متوسط بمؤسسة الزهراء بالاغواط (مجتمع الدراسة) والبالغ عددهم 40 تلميذ .

واستخدمنا في جمع المعلومات استبانه خاصة تكونت من 20 فقرة خماسية التدرج وتضمنت الفقرات أربعة محاور وقد شملت رغبة الطالب و طموح الطالب و ضعف التكوين والمخرجات التعليمية أما فيما يخص المحور الرابع فقد تضمن غياب الإعلام .

وكانت النتائج كالاتي:

1 الجهل بأهمية الدراسة المهنية يقلل اتجاهي نحوه وكانت النسبة وكانت النسبة55%

2 المركز الاجتماعي لأسرتي يقلل رغبتي في التعليم المهني وكانت النسبة67%

3 توفر تخصصات جامعية أفضل من تخصصات التعليم المهني وكانت النسبة65%

4التعليم المهني يقلل من وصولي إلى مراكز اجتماعية مرموقة وكانت النسبة 52%

5توجهي نحو التعليم المهني يجعلني أدنى مرتبة من زملائي مستقبلاوكانت النسبة58%

6عدم وجود دخل مالي لخريج التعليم المهني وكانت النسبة64%

7ضعف الترابط بين المقررات المدرسية وحاجة البيئة المحلية للطلبة وكانت النسبة54%

8 مناهج التعليم المهني اقل ثقافة واقل تشويقا من مناهج التعليم العام وكانت النسبة 75%

9ضعف اهتمام المدرسة المهنية بالقدرات والمواهب للطلبة وكانت النسبة67%

10النظرة السلبية من قبل المعلمين تمنعني من التوجه نحو التعليم المهني وكانت72%

11ضعف تأهيل المعلمين المهنيين في المدارس المهنية وكانت النسبة88%

12ضعف كفاية الإعلام والتثقيف العام للطلبة وكانت النسبة69%

13غياب الإشهار في الرفع من مكانة التعليم المهني وكانت النسبة56%

14عدم اهتمام وسائل الإعلام المرئية"التلفاز"والسمعية بضرورة التعليم المهني وكانت النسبة 62بالمئة

15 إهمال المواقع الالكترونية بأهمية وفوائد التعليم المهني وكانت النسبة68%

الكلمات المفتاحية :

التعليم المهني من الاتجهات والمبادئ التي يختارها التلاميذ من اجل تحقيق أهدافهم وطموحاتهم وبناء مستقبلهم الذي يرغبون فيه ،ويشمل تلاميذ الرابعة متوسط و حرصهم على مدى قناعتهم في المهنة التي يطمحون اليها.

Study summary:

Our aim, through the study, is to identify the reality of vocational education from the point of view of fourth-average pupils in the wilaya of Laghouat.

The study sample consisted of a random sample from a group of students in the fourth class average in the Zahra Foundation in Ghouat (the study population) which numbered 40 students.

In collecting the information, we used a special questionnaire that consisted of 20 five-point paragraphs, and the paragraphs included four axes. They included student desire, student ambition, poor training and educational outcomes. As for the fourth axis, it included the absence of information.

The results were as follows:

-1 Ignorance of the importance of professional study reduces my attitude towards him, and the percentage was my future colleagues and the percentage was 55%

2 My family's social status reduces my desire for vocational education and the ratio is67%

3 There are better university majors than professional education majors, and the percentage is65%

4 Vocational education reduces my access to prestigious social centers and the percentage is 52%

5 My orientation towards vocational education makes me inferior to my future colleagues, and the percentage was 58%

6 Lack of financial income for a vocational education graduate, and the percentage was 54%

7 Weak correlation between school curricula and the needs of the local environment for students, and the percentage was 54%

8- The vocational education curricula are less cultural and less interesting than the general education curricula, and the percentage was75%

9 The lack of interest in the vocational school in the abilities and talents of students, and the percentage was 72%

10 Negative perceptions by teachers prevent me from going towards professional education and it was 88%

11 Weak qualification of professional teachers in vocational schools, and the percentage was 88%

12The percentage was 12 times the sufficiency of public information and education for students69%

13lack of publicity to raise the status of vocational education, and the percentage was56%

14 The lack of interest of the visual "television" and audio media in the need for vocational education, and the percentage was62 %

15 Neglecting websites on the importance and benefits of vocational education, and the percentage68%

key words : Vocational education is one of the trends and principles that pupils choose in order to achieve their goals and aspirations and build their desired future. Fourth pupils are average and keen on the extent of their conviction in the profession they aspire to.

مقدمة عامة

مقدمة :

يعد التعليم حق من حقوق الإنسان ، وهو أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وقد بات التعليم شيءلا تستطيع إنكاره ، فهو محرك حيوي لمختلف الأعمال ، فصار ضرورة لتنمية الاقتصاد والحياة بمختلف مساراتها الاقتصادية والاجتماعية والحيوية ، ويشهد العالم اليوم ثورة معرفية نتيجة للتقدم التقني والمعلوماتي السريع ، ولما كانت تنمية رأس المال البشري ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة ، من خلال التركيز على الفرد المتعلم القادر على التوافق مع هذا التقدم العلمي والتقني وتغييراته المستمرة والمساهمة في عمليات الإبداع والابتكار ، وان التعليم الفني والتدريب المهني دور أساسي في المساهمة بتحقيق التنمية الشاملة من خلال إعداد فئات من الفنيين المهرة ، القادرين على النهوض بالعمليات الصناعية والإنتاجية وتحسين جودتها.

فالتعليم الفني والتدريب المهني دور أساسي في المساهمة بتحقيق التنمية الشاملة كما أن التعليم المهني والتدريب التقني هو عملية تعليمية وتدريبية تتبناها المؤسسات التعليمية لزيادة فعالية الفرد في جميع مجالات الحياة و أهمية كبيرة إلى جانب العديد من الاختصاصات الأخرى وتأتي هذه الأهمية نظرا. وفي ظل التطورات العديدة يجب استخدام الوسائل التقنية الحديثة والاستفادة منها في مختلف مجالات التعليم المهني التي تساهم في زيادة الكفاءة والفعالية ، ونجد إن التعليم المهني بجميع أشكاله يلعب دورا أساسيا في تطوير الخبرات .

وتعتمد التنمية بالإطار الشامل على مدى الخبرة المكتسبة ، وصناعة المعرفة والمهارات التقنية والمهنية التي يمتلكها رأس المال البشري من جهة ، وعلى مدى الحكمة والعقلانية في توظيف الموارد البشرية من جهة أخرى لتحقيق الغاية النهائية للتنمية المتمثلة في تحشين جودة الحياة،مما يعني أن الموارد البشرية تعد الوسيلة والهدف الرئيسي للتقدم والتنمية ، إذ تركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات على فعالية أنظمة تنمية الموارد الخاصة بهذه المجتمعات والتي تشكل التعليم والتدريب المهني احد مكوناتها الرئيسية.ان التعليم والتدريب التقني والمهني دورا جوهريا في إعداد قوة عاملة مؤهلة للتعامل مع التقنية الحديثة ، وقادرة على مواجهة التغيرات المتسارعة ، وانعكاساتها على احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات المتغيرة ، وهذا مادفع الكثير من الدول بالأخص المتقدمة منها . إلى إدخال إصلاحات جذرية في هذا القطاع من خلال تكامل برامج التعليم الثانوي التقني والمهني وتجسيرها بالتعليم العالي وربطها بمتطلبات سوق العمل ، وتامين تجاوبها مع التغيرات العلمية الثقافية ، والتحولات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية المستجدة .

وبما أن التعليم التقني والمهني بصفته احد مسارات التعليم الثانوي فانه يعد من اثر أنواع الأنظمة التعليمية التي هي بحاجة إلى الإصلاح والتطوير من تخريج كوادر مؤهلة ومدربة

تسهم في متطلبات التنمية ، الأمر الذي يستلزم على منظومة التعليم الثانوي في القرن الحادي والعشرين إن تركز بشكل اكبر على المسائل المعرفية والغير المعرفية ، بما في ذالك تشجيع المبادرة الشخصية والمهارات الحياتية والكفاءات الاجتماعية كما ينبغي أن تساهم أيضا في إكساب الشاب المهارات والقدرات التي تمكنهم من المشاركة المجتمعية ومواصلة تعلمهم مدى الحياة والوصول إلى الأدوات التقنية وشبكات تقاسم المعرفة وتبادلهم هذا يستدعي إعادة تعريف التعليم الثانوي وتجديده وتحسينه لتحفيز المتعلمين في حقلي التعليم الثانوي الأكاديمي والمهني للولوج إلى عالم العمل ، وقادرين على تحمل المسؤولية في عالم سريع التغير .

ويجدر بالإشارة على أن ربط التعليم المهني بحاجات مجتمع سوق العمل للعمالة الماهرة والتقنية لايزال الهم الأكبر الذي يقلق الدول والشعوب ، لان غالبيتها لم تصل إلى الحل الشافي لازمة العمالة بها، رغم التوصل معظمها إلى حلول مكنتها الحل من مشكلات العمالة ، وعلى هذا الأساس فان التعليم المقدم في مؤسسات التعليم صار شرطا رئيسيا لشغل الوظائف والمهن ، وأضحى يحدد قدرة الفرد على النجاح في المجتمع المعاصر، كونه يحدد مهنته ومعارفه و اتجاهاته اللازمة ، لكي يكون أكثر استعدادا للتكيف والنجاح في العمل و الحياة.

واحتوت الدراسة على مقدمة عامة للموضوع و فيما يخص فصول الدراسة فقد تضمنت الدراسة على خمسة فصول دراسية ، فالفصل الأول اشتمل على الجانب التمهيدي للدراسة، وتضمن مشكلة البحث وأهمية الدراسة وأهدافها وكذالك التعاريف الإجرائية لدراسة الموضوع، وفي نهاية الفصل عرضنا مجموعة من الدراسات السابقة،وفيما يخص الفصل الثاني اشتمل على التعليم المهني عامة وتطرقنا من خلاله إلى النشأة التاريخية للتعليم المهني و إلى مجموعة من التعريفات لمجموعة من العلماء والدكاترة و تضمن الفصل خصائص ومميزات التعليم المهني ومؤشرات ومشاكل التعليم المهني في الدول العربية وكذالك أهمية وأهداف التعليم المهني، كما احتوى الفصل الثالث من الجانب النظري على التعليم المهني في الجزائر وتضمن سياق نشأة التعليم المهني في الجزائر وميادين التعليم المهني وفترات التكوين في الوسط المهني و كذالك معاهد التعليم المهني في الجزائر و فوائد التعليم المهني في الجزائر وآفاقه المستقبلية.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد عرضنا في الفصل الرابع مجموعة من الإجراءات الميدانية للدراسة و اعتمدنا في بحثنا على المنهج الاستكشافي الذي يعتمد على جمع البيانات لتحليل البيانات . وتفسيرها واستخدمنا برنامجexcel.

آما الفصل الخامس فقد تضمن عرض ومناقشة وتفسير النتائج المتحصل عليها من خلال دراستنا ، وفي الأخير عرضنا خاتمة ومجموعة من التوصيات والاقتراحات.

أولا: الجانب النظري

1- مشكلة الدراسة :

يشهد العالم اليوم تدفق لا محدود من التكنولوجيا والعصرنة ، لذا على أمل المستقبل أن يتسلح بالمعارف والمهارات والسلوكيات التي تتوائم مع المتغيرات التكنولوجية والإقليمية والعالمية ، ومن ثم فانه من الضروري إعداد المواطن العربي وتعليمه وتدريبه على احدث تكنولوجيات العصر، باعتبار أن القوى العاملة المدربة هي القادرة على التعامل مع عناصر الإنتاج المختلفة لتوفير خدمة او منتج بجودة عالية وتكلفة منخفضة والمنافسة في الأسواق العالمية ، وتمرين اليد العاملة واكسباها خبرات علمية فنية تتلائم مع طبيعة سوق العمل ، حيث أن هناك جهود ملحوظة تقوم بها الدول العالمية وكذالك الدول العربية في مجال التطوير التعليم العام ، فضلا عن زيادة الإنتاج والخدمات وتساهم في المنافسة في سوق العمل الداخلي والخارجي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من اليد العاملة في شتى المجالات ، ولا يمكن الفصل بين عملية التدريب والتشغيل فكلاهما يؤدي إلى تحقيق العمالة الكاملة ولمعاونة على استقرارها وخلق فرص عمل متساوية لجميع المواطنين دون تفرقة والارتقاء بهم إلى مستويات جد متطورة تهدف إلى بناء قوي ذو دعامة بشرية جيدة من اجل مواكبة العصرنة في شتى المجالات العلمية والعملية .ويعتبر التعليم المهني من أهم هذه المجالات والمسارات التي تمكن التلميذ من تحديد أهدافه ورغباته والتي يبني عليها طموحاته المستقبلية كما ويعد التعليم المهني مسارا تربويا وتعليميا جيدا للتلميذ يقوم على متابعة من طرف مديرية التعليم وهو مسار يوجه فيه تلاميذ الرابعة متوسط نحو التخصصات التي يطمحون إليها .

كما ويعتبر التعليم المهني والتدريب الفني العنصر الاستراتيجي والمكون الأساسي لاكتساب المهارات والمعارف التي يحتاجها الطلبة في كافة القطاعات ، لأنه المصدر الرئيسي في توفير العمالة الفنية المدربة على أسس تكنولوجية علمية وعملية ، لذالك تسعى الإدارة العامة للتعلم المهني إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال توفير التعليم والتدريب التقني بحيث يكون متاحا لجميع الأفراد بما يؤدي إلى التقليل من البطالة ، وتنمية الموارد البشرية الوطنية وتلبية احتياجات سوق العمل من القوى البشرية المؤهلة ، من اجل الوصول إلى نظام تعليم تقني يمتاز بالكفاءة العالية والمرونة والفعالية والارتباط بحاجات سوق العمل والمرنة والاستدامة.

وان أهمية الاستمرار في تطوير برامج التعليم المهني ،من اجل تضمينها مفاهيم حديثة وربط برامج المدارس المهنية بمتطلبات سوق العمل في ضوء مايستجد من توجهات عالمية في التعليم المهني والتقني. وبالرغم من أهميته إلا أن المجتمع مازال ينظر إلى التعليم المهني نظرة سلبية بعكس التعليم الأكاديمي الذي ينظر إليه نظرة احترام وتقدير .اعتقادا من أن التعليم الأكاديمي اكبر مستوى وأعلى مقاما من العمل اليدوي

يعد التعليم المهني من العناصر المهمة والأساسية في تطوير أنشطة الوحدات الإنتاجية والخدماتية ،كما يعد التعليم المهني ضمن العملية التربوية التي لها دورا مهما كونه يرتبط بالتقنية المباشرة لأي بلد ورغم قدمه في مجموعة من الدول في العالم وبعض الدول العربية ، فقد عانى في الجزائر خلال العقود الماضية من حالتي الركود والتغييب.

كما وان عدم نيل التعليم المهني في الجزائر اهتماما ، لأنه كان مرتبطا غالبا بالفشل الدراسي ونقص التوعية من طرف المسؤلين التربويين حتى ترسخت لديهم مجموعة من الأفكار خاطئة والتي مفادها أن التعليم المهني غالبا مايرتبط بالفشل التعليمي والأكاديمي للتلاميذ ولا يمكن ضمان مستقبلا ناجحا للطفل ، ما أدى إلى هجران هذا التخصص من طرف التلاميذ .وقد يكون التعليم المهني والتقني من

الفروع التي نالت القسط الأقل من اهتمامات المؤسسات والمنظمات الدولية ، ولم يشعر المخططون بشكل عام بأهمية هذا النوع من التعليم كما وقد تعددت أسباب النفور من التعليم المهني وطبيعة اتجاهات التلاميذ السنة الرابعة متوسط نحو التعليم المهني التي كانت لها دور في تغيير مسار التلميذ.

وتبرز مشكلة البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :

1-1- التساؤل الرئيسي للبحث :

ـ ما واقع التعليم المهني في الجزائر من وجهة نظر تلاميذ السنة الرابعة بمتوسطة الزهراء(بالاغواط)؟

2-1- التساؤلات الفرعية للبحث :

ـ ماطبيعة اتجاهات تلاميذ السنة الرابعة متوسط نحو التعليم المهني ؟

ـ ما أسباب نفورتلاميذ سنة رابعة متوسط من التعليم المهني ؟

من اهم الدراسات التي تناولت بعض هذه الاشكاليات وحاولت الاجابة عنها :

دراسة الجندي1990:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المعيقات التي تعيق التدريب والمقترحات التي تسهم في إزالة هذه المعيقات، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وتكونت عينة الدراسة من ست مدارس صناعية تم اختيارها من مجمل المدارس الثانوية الصناعية نظام ثلاث السنوات، والمدارس الفنية المتقدمة نظام خمس لسنوات الموجودة بمحافظة القاهرة، وتم اختيار44 مدرسا من مدرسي 6 مدارس مختارة وتوصلت الدراسة إلى قبول الطلبة يعتمد على درجاتهم في الشهادة الإعدادية ولا يعتمد على رغباتهم يلتحق الطلاب بهذا النوع من التعليم دون رغبة مدرسو التدريب العملي لا توجد خطة عملية لاختيارهم حسب استعدادهم أو ميولهم، مما يدل على ميل بعضهم لترك هذا العمل مدرسو التدريب العملي منفصلونً تماما عن المادة النظرية الفنية وذلك قلل من الترابط بين المادة النظرية والعملية أماكن التدريب العملي بالمدارس غير مجهزة بالدرجة الكافية وأماكن التدريب الخارجية يقوم به مدربون ضعاف المستوى .يطغى الشرح الشفهي والعرض الشفهي وأسلوب المشاهدة على التطبيق العملي وبالتالي يتخرج الطالبً فاقدا للثقة في قدرته على العمل وأوصت الدراسة بأن يختار الطالب الحرفة التي يرغب فيها ويميل إليها وذلك بعد قضائه في المدرسة وقتًا يسمح له بمعرفة كل الحرف عدم السماح بدخول هذا التعليم لأعداد تفوق إمكانية التدريب

بالمدارس .يتم تركيز المواد الثقافية,وإزالة التكرار بين موضوعاتها وبين ما يدرسه الطالب في المواد النظرية.(محمد احمد،2002، ص 35)

2- أهمية البحث :

- التعليم والتدريب المهني إحدى أهم الوسائل المهمة في تنفيذ السياسات الخاصة بأي بلد والتي تهدف إلى الحد من مشكلة البطالة .

- يعتبر التعليم المهني إحدى الوسائل في إعداد وتنمية العنصر البشري لتحقيق طموحه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- الثروة البشرية لها أهمية كبيرة لها أهمية كبيرة تفوق أهميتها الثروة الطبيعية والإمكانيات المادية اذ لا يمكن استخدام هذه الثروات والإمكانات بشكل فعال في تقدم البلد من غير وجود الإنسان القادر على استخدامها .

- إن الاهتمام بإعداد طلبة المدارس المهنية ينبغي أن يتضمن تحرير طاقاتهم.

- التعليم المهني عطاء إنساني يحقق للأفراد والمجتمع تطويرا وارتقاء إلى مستويات أفضل.

- للتعليم المهني دور كبير في تحسين المؤسسات التعليمية كما و يعود بناتج عام على المستوى الوطني و الاقتصادي.

وانطلاقا من هذا الفهم لدور التعليم المهني وأهميته ثم إتباع الأسلوب العلمي في التخطيط له يعد جزء لا ينفصل عن النظام التربوي و النهوض به بشكل عام من اجل كفايته و تحسين أساليبه و تجديد نظمه على أسس تابعة من الأهداف الوطنية لدوره في عملية البناء الحضري. كما أن التعليم المهني يسعى إلى اكتساب المهارات و المعرفة المهنية. و التي تقوم بها المؤسسات تعليمية نظامية من اجل إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية و الزراعية و التجارية و الصحية لتكون لديهم القدرة على التنفيذ و الإنتاج, بحيث يكونون حلقة وصل مهمة بين الأطر الفنية العالية التي تعدهم الجامعات وبين العمال غير المهرة الذين لم يتلقوا أي نوع من مواد التعليم النظامي. وتكوين عمال ذات كفاءة عالية قادرة على المنافسة في مجتمع تزايد فيه المعرفة و التقنية الحديثة المتطورة.

3- أهداف الدراسة:

- التعرف على طبيعة اتجاهات تلاميذ السنة الرابعة متوسط.

- التعرف على أسباب نفور تلاميذ السنة الرابعة متوسط من التعليم المهني

- ماهي الإجراءات الكفيلة بتغيير اتجاهات تلاميذ السنة الرابعة متوسط ؟

4-المفاهيم الإجرائية:

4-1- التعليم المهني :

هو ذالك التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي بالاضافة الى اكتساب المهارات والقدرات المهنية التي تقوم به المؤسسات النظامية بمستوى الدراسة الثانوية لغرض إعداد عمال مهرة من مختلف المجالات والتخصصات المهنية مما يجعلهم قادرين على تنفيذ المهام التي توكل إليهم بالمساهمة في الإنتاج الفردي والجماعي ويكونان حلقة وصل بين المهارات التقنية والعمال الغير المهرة ويستغرق هذا النوع من التعليم مدة 2-3 سنوات .(فلاتة،1994، ص 23)

4 -1-2- التعريف الإجرائي :

هو التعليم الذي يحضر الطلاب والطالبات للعمل في اختصاص أو حرفة أو صناعة ما ، أي أن يصبح خبير في مجال معين وأحيانا يطلق عليه اسم التعليم التقني ويلتحق به الطلبة بعد إتمام مرحلة التعليم الأساسي وقد يشمل التعليم المهني تخصصات عدة في مجالات مختلفة كالنجارة والكهرباء والإعلام الآلي .

4 -1-2- التدريب المهني :

التدريب الذي يتم في مراكز متخصصة تتبع المؤسسات الإنتاجية أو المستفيد من مخرجات المركز التدريبي بصورة مباشرة ، ويجري فيها الإعداد للعمال المهرة في نطاق مهارات ضيقة متخصصة بدقة وترتبط مباشرة بحاجة الموقع التي سيعلملون بها بعد إكمال فترة التدريب . (فلاتة،1994،ص24).

4-2-2- التعريف الإجرائي :

هو النشاط المتسم بالصبغة العملية باكتساب المتدرب مهارات محددة في عملية من عمليات الإنتاج أو التشغيل أو الصيانة أو الإدارة ، وقد يخضع لمستوى تعليم معين او لفئة عمرية محددة ، أو لقدرة زمنية معينة .

4 -3 - المعلم المهني :

يطلق عليه المعلم التطبيقي أو الميداني أو العملي ، وهو يتولى إكساب الطالب المهارات العملية في الورشة أو المعمل أو الحقل أو الميدان ويحمل مؤهلا لا يقل عن الثانوية العامة الفنية ، لكنه يتمتع بكفاءة عملية عالية في مجال تخصصه (فلاتة ، 1994،ص 24).

4-3 -1- التعريف الإجرائي :

وهو الشخص المسؤول عن تعليم الطلاب داخل المدرسة المهنية ويقوم بتزويدهم بمجموعة منا لمعارف والمهارات التي قد تساعدهم في فهم أي مجال ويتمتع بكفاءة عالية على تدريب الطلاب وتعليمهم.

4 ـ4 - المدرسة المهنية :

هي مؤسسة اجتماعية تعنى بتربية وتعليم خريجي المدارس المتوسطة خلال مدة زمنية معينة أمدها ثلاث سنوات يتعرض خلالها الطالب إلى برامج تربوية وتدريبية ومهنية وعامة تؤهله لممارسة إحدى المهن الزراعية أو الصناعية أو التجارية.(نوار شهاب احمد ،2013،ص352)

4 ـ4-1- التعريف الإجرائي :

وتسمى المدرسة التعليمية والتربوية والمهنية وهي المكان الذي يتم فيه تعليم الطلاب التخصصات التي يختارونها سواء كانت زراعية أو صناعية ويتلقون فيها مختلف البرامج التعليمية التي تساعدهم من اجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه .

5- تلاميذ الرابعة متوسط :

هم مجموعة من التلاميذ الذين يدرسون في مؤسسة تعليمية أكاديمية تربوية ويخضعون إلى امتحان نهائي في أخر السنة وهو امتحان شهادة التعليم المتوسط من اجل الانتقال إلى المرحلة الثانوية ا والى مؤسسات التعليم المهني أو التكوين المهني .

5- الدراسات السابقة :

ـ دراسة فريتاكون وروزيز(2003):

التعليم والتدريب المهني في اليونان :

تهدف الدراسة إلى وضع التعليم المهني في اليونان ، حيث بينت الدراسة أن التعليم والتدريب المهني أخر ما يلجا إليه الشاب بالرغم من جهود الدولة المستمر لرفع التعليم والتدريب المهني كخيار يساوي غيره من الخيارات الأخرى المتاحة للشاب فالبرغم من نتائج الأبحاث التي بينت أن خريجي التعليم والتدريب المهني كخيار يساوي غيره من الخيارات الأخرى المتاحة للشاب فالبرغم من نتائج الأبحاث التي بينت أن خريجي التعليم والتدريب المهني يواجهون صعوبات اقل في إيجاد عمل أكثر من غيرهم ممن هم خريجي التعليم الأكاديمي العام .(م.م.يسرى الوس كبي ، 2012م ، ص420)

ففي العهد الأخير شهد التعليم والتدريب المهني تطورا وتمتع بمرونة في خصوصيات التدريب مقدما كفاية متطورة معتمدة عل المعرفة المهنية وإكساب المهارات من خلال وسائل وطرق وطنية معتمدة :

لقد تم إعادة فلسفة التعليم الثانوي العالي بحيث يتضمن ما ياتي :

الأول : مدارس شاملة بدون توجيه مهني .

الثاني : مدارس مهنية تقنية .

لذالك بينت الدراسات لمن يبحثون عن التعليم والتدريب المهني الاتي :

1- أعدت مدارس خصيصا للتعليم المهني والتقني .

2- التدريب في مواقع العمل من خلال برامج التلمذة الصناعية .

3- يتاح للملتحقين بالسنة الأولى ببرنامج التعليم المهني تغطية مالية كاملة من قبل هذه المؤسسات .

4- تقديم بعض مؤسسات الدولة والقطاع الخاص بعض عروض العمل لخريجي هذه المدارس.

5- وقد توصلت الدراسة إلى :

أن اليونان في عام 2000 أنفقت 3.8 بالمئة من الدخل الإجمالي على التعليم داخل من 5.6 بالمئة على التعليم المهني .(م.م.يسرى الوس كبي ، 2012م ، ص420).

- دراسة العارضي 2000

الصعوبات التي تواجه المدارس الثانوية المهنية في مدينة بغداد وسبل معالجتها :

تهدف الدراسة إلى معالجة الصعوبات التي تواجه المدارس الثانوية المهنية المسائية في مدينة بغداد وسب معالجتها وبضمنها الصعوبات تلك التي لها بمجال الإدارة ، بينت النتائج أن هناك إحدى عشرة صعوبة واجهتها الهيئات التدريسية في المدارس المهنية المسائية ، تراوحت أوزانها المئوية بين 98.00 كحد اعلي و 56.67 كحد أدنى ، أما الأعلى للوسط المرجح فهو 1.96 والحد الأدنى 1.13 وبلغت عدد الصعوبات التي زادت حدتها عن 1.55 خمس صعوبات وكما يأتي :

1- لايطلع مدير المدرسة على تقارير المتخصصين التربويين إذ بلغت قيمة المرجح لها 1.96 وقيمتها المئوية 98.00 وقد يرجح ذالك إلى قلة الخبرة لمدير المدرسة في هذا المجال فيحجب التقارير عن المدرسين وهذا يؤثر على مدى معرفة المدرسين لتقويم أدائهم من قبل المشرفين المتخصصين والملاحظات المؤشرة أثناء ملاحظاتهم وماهي جوانب القوة والضعف في أدائهم المدرسي. (م.م. يسرى الوس كبي ، 2012م ، ص 419).

2- لا ينسق المدير مع المنظمات الجماهيرية في تطوير المدرسة إذ بلغت قيمة المرجح لها 1.90 وأوزانها المئوية 98.00ويرجع السبب إلى ضعف التنسيق بين الإدارة المدرسية والمنظمات الجماهيرية مثل نقابة المعلمين. (م.م. يسرى الوس كبي ، 2012م ، ص 419).

3 ـ لايعالج المدير حالات الغياب وقد يرجع هذا إلى بسبب عدم جدية المدير بمحاسبة الغائبين أو عدم وجود تعليمات حاسمة لمحاسبة هؤلاء من قبل الإدارة.

4- قلة اهتمام المدير بالحوافز المعنوية للمدرسين إذ بلغت قيمة الوسط المرجح لها 1.80 وأوزانها المئوية 60.00 وقد يعود السبب إلى عدم وجود محفزات من هذا النوع في نظام المدارس الثانوية المهنية مع أنها ضرورية خاصة بالنسبة إلى المدرسين الذين يبذلون جهدا في عملهم ويحققون نسب نجاح عالية جدا . (م.م. يسرى الوس كبي ، 2012م ، ص 419).

5- المدير غير موضوعي في تقويم الدارس حيث بلغت قيمة الوسط المرجح لها 1.56 ووزنها المئوي 78.00 وقد يعود السبب في ذالك إلى أن المدير يعتمد على أسس ومبادئ غير موضوعية في تقويم المدارس فهو يستخدم الأحكام الشخصية التي لا تؤدي إلى فائدة موجودة للعملية التربوية في تقويم عمل المدرس وتنعكس سلبا على معنويات المدرسين . (م.م. يسرى الوس كبي ، 2012م ، ص 419).

ـ دراسة السيد احمد إبراهيم 1993:

دراسة ميدانية للمتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على منظور أولياء الأمور للتعليم الثانوي المهني الفني (المؤتمر العلمي الثالث عشر) .مستقبل التعليم المهني الفني في مصر .جامعة عين الشمس .

واعدت الدراسة بهدف الإجابة عن التساؤلات الآتية :

ا- كيف يمكن جعل التعليم الفني والتدريب المهني جاذبا لاتجاهات اولياء الامور ، ويزيد من الاقبال عليه ؟ والى أي مدى يمكن تغيير النظرة إليه ؟

وتوصلت الدراسة كالأتي :

- إن النظرة الغير الجذابة للتعليم الفني والتدريب المهني مازالت قائمة على الرغم من انه المصدر الرئيسي لإعداد الأيدي العامة القادرة على تحمل عبئ الإنتاج.

- توعية الأولياء بأهمية التعليم المهني والفني من خلال تنظيم حملات إعلامية من الأجهزة المرئية والمسموعة ، وتنظيم زيارات لمراكز الإنتاج الصناعي بغرض نشر مفاهيم جديدة من الأبعاد المستقبلية للأبناء الملتحقين به .(شادي حلبي ،2015، ص 403).

4- دراسة وزارة التربية السورية 1993:

دراسة ميدانية حول تعزيز إقبال الطلبة على التعليم الفني والمهني ، دائرة المناهج والبحوث العلمية "دمشق"حيث قامت مديرية المناهج والبحوث في وزارة التربية بدراسة ميدانية بعنوان :تعزيز إقبال الطلبة على التعليم المهني والفني ، وقد تطرقت الدراسة الميدانية في قسم كبير منها إلى مناهج ، وقد وجد القائمون على الدراسة أن مناهج التعليم الفني والمهني لاتشكل عبئا على الطالب ، ولكنها في الوقت نفسه لا تحقق طموحات الطلبة في تلبية احتياجات التعليم الذاتي .(شادي حلبي ،2015 ص 402.403)

- دراسة يوسف (2005) بعنوان :

التعليم المهني بمرحلة التعليم الثانوي في محافظة غزة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم المهني (الزراعي ،التجاري ،الصناعي) بماحفظة غزة ، وبيان أوجه القوة والقصور في التعليم المهني والتعرف على سبل تطوير واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وتكونت عينة الدراسة من 74 معلما من جميع معلمي التعليم المهني يمثلون مجتمع الدراسة الفعلي ، وتوصلت الدراسة إلى وجود رضا من جهة نظر معلمي التعليم المهني بالنسبة لمجالات طرق التدريس والتقويم والتجهيزات

العلمية والمقررات الدراسية بمتوسط حسابي مرتفع يتراوح بين 38 و3.5 والى أن الفقرات المجالات الأربعة (طرق التدريس ، التقويم ، التجهيزات العلمية ، المقررات الدراسية) مثلت 75 بالمئة منها أوجه قوة بالتعليم المهني وان أهم سبل تطوير التعليم التعليم المهني من وجهة نظر معلمي التعليم المهني ،جذب الطلبة نحو التعليم من خلال التوعية الإعلامية وفتح أبواب التخصصات المختلفة في الجامعات ، التي تتناسب مع التخصصات الموجودة بالمدارس المهنية ، إضافة إلى تطوير المقررات الدراسية والتجهيزات العلمية وتحديثها . (د.خليل عبد الفتاح حماد ،2008، ص16).

6- التعليق:

من خلال استعراض للدراسات السابقة في مجال التعليم المهني والتدريب التقني، لـوحظ قلـة الدراسات في هذا المجال بالذات،ولكن من خلال الدراسات القليلة التي وجـدت تبـين إجمـاع أغلبها على أهمية التدريب التقني والمهني وكذالك مختلف المشاكل التي يتعرض لها التعليم المهني، بالرغم من أن كل مجموعة من الدراسـات تناولـت التدريب التقني والمهني من منظور أو زاوية مختلفة:

1- دراسة فريتاكون وروزيز2003 حيث بينت الدراسة أن التعليم والتدريب المهني آخر ما يلجا إليه الشاب بالرغم من جهود الدولة المستمر لرفع التعليم والتدريب المهني كخيار يساوي غيره من الخيارات الأخرى .

2 ـ فالبعض كان الهدف منها هو التعرف إلى الصعوبات التي تواجه المدارس الثانوية المهنية مثل دراسة العرضي 2000

3- دراسة السيد احمد إبراهيم دراسة ميدانية للمتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على منظور اولياء الأمور للتعليم الثانوي المهني الفني

4 ـ الدراسة الخاصة بوزارة التربية السورية 1993 :فكانت دراسة ميدانية حول تعزيز إقبال الطلبة على التعليم الفني والمهني

5- دراسة يوسف (2005) بعنوان : التعليم المهني بمرحلة التعليم الثانوي

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم المهني (الزراعي ،التجاري ،الصناعي) ، وبيان أوجه القوة والقصور في التعليم المهني والتعرف على سبل تطوير .

5- دراسة الجندي 1990: هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المعيقات التي تعيق التدريب والمقترحات التي تسهم في إزالة هذه المعيقات.

وباستعراض منهج الدراسة لجميع الدراسات السابقة، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي أما من حيث أدوات الدراسة يلاحظ أن معظمها استخدمت الاستبانة فقط كأداة لجمع البيانـات مثل دراسة الخاصة بوزارة التربية السورية 1993 و دراسة يوسف ودراسة الجندي 1990 وتكونت عينة الدراسة من ست مدارس صناعية تم اختيارها من مجمل المدارس الثانوية الصناعية نظام ثلاث السنوات، والمدارس الفنية المتقدمة نظام خمس لسنوات الموجودة بمحافظة القاهرة، وتم اختيار44 مدرسا من مدرسي 6 المدارس المختار ومن الواضح أن نقطة انطلاق كل باحث كانت اهتماماته بجزئية معينـة مـن التـدريب التقني والمهني كان التركيز عليها ومنها تبلورت دراسته حسب اختلاف التجارب تبعا للمنطقـة، فبالرغم من قلة الدراسات في هذا المجال واختلاف التجارب حسب المنطقة سواء كانت الـشرق الأوسط أو أوروبا أو حتى شرق آسيا من الواضح أن هناك تبايناً في تطور هـذا المجـال تبعـا لعوامل كثيرة، إلا أن هذه الدراسات زودت الباحثة بمعلومات وأفكار ساعدت في وضوح صورة مشكلة الدراسة الحالية وأسئلتها، وتحديد أدوات الدراسة المساعدة لجمع المعلومات.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أن مجتمع الدراسة مركز فقط على تلاميذ الرابعة متوسط بمؤسسة ولم يتم دراسة الكلية من قبل من حيث ربط التدريب التقنـي والمهنـي بفرص العمل من وجهة نظر المتدربين، ومن حيث التركيز على المحاور الرئيسة لأي عمليـة تدريبية، ولكن الهدف العام من وراء هذه الدراسة هو تطويري كأغلب الدراسات وهـو معرفـة واقع التعليم و التدريب المهني والتقني بكل حيثياته من تخصصات مطروحة، مناهج تدريبيـة، مـدربين، تقنيات ومعدات، تدريب ميداني، خدمات ما بعد التدريب وعلاقته بخلق فرص عمـل للمتـدربين والتوصل إلى توصيات من شأنها أن تساهم في تطوير التدريب التقني والمهني وكذالك معرفة السبب الذي يؤدي إلى عزوف اغلب الطلبة عن الاتجاه نحو التعليم المهني.

الفصل الثاني:

تمهيد :

يقاس تقدم البلدان وتطور ها بمقدار ما تمتلكه في مجتمعاتها من ثروة مهنيّة تحمل على عاتقها مهمة البناء والنهوض، ّ فالتعليم المهني والصناعي يزود المجتمع بالقوى العاملة الماهرة والفنيين والتقنيين المؤهلين القادرين على المساهمة في تطوير وصيانة البنية التحتية، وقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها ، لذا فقد أصبح الاهتمام بتطوير المهن وتعليمها ركناً وأساساً يقع في أولويات خطط التنمية في البلدان المتقدمة، فانتشرت مراكز التعليم المهني في العديد من الدول الأوروبية والأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة وتزايد الإقبال على تلك لمراكز، وأصبحت تتطور مع تسارع التقدم العلمي والتكنولوجي لتلبية بذلك الحاجات المجتمعية المتتالية.

وفي الجانب الآخر من العالم ولأسباب متعددة غاب عن لدول النامية عموماً وعن البلدان العربية خصوصاً، أي اهتمام بالعمل المهني في جميع تخصصاته، فظهر ناتج ذلك جلياً في مستوى الإنتاجية في البلاد العربية ولنتمكن من مواكبة الصناعة والمهن المتقدمة سعياً للحاق بركب البلدان المتقدمة، علينا أن نواجه ظلمة الضباب الذي يظهر العمل المهني أو التقني على أنه عمل من الدرجة الدنيا، مما يشكل عائقاً في طريق طموحاتنا الحالية لدخول عصر الصناعة المتقدمة واللحاق بركب الثورة التكنولوجية والتطور العلمي المتسارع.

ولو قمنا بتسليط الضوء على الواقع المهني في البلدان العربية لوجدنا أكثر من نصف الأراضي العربية القابلة للزراعة غير مستثمرة ّ ، فيما يمثل استيرادها للغذاء من الخارج

قسطاً كبيراً في الموازين التجارية وتعاني دول العربية من عجز تجاري وتراكم للديون فلا تعمد الى زيادة صادراتها إلا عند حاجتها لاستيراد المزيد من رأس المال العيني والمنتجات الصناعية الأخرى من البدان المتقدمة . وتعتبر البلدان العربية بلداناً مستهلكة رغم توافر إمكانيات الاكتفاء الذاتي فيها، حتى أصبح العامل لعربي ضعيف الأداء بسبب ضعف الصناعات مقارنة بالبلدان المتطورة، مما يحرمه من اكتساب الخبرات وتطويرها.

1- النشأة التاريخية للتعليم المهني :

في الحضارات القديمة كالحضارة المصرية أيام الفراعنة والحضارة اليونانية والحضارة الرومانية ، اتسمت نظرة المجتمع للعمل اليدوي بنظرة دونية ، واتسم العمل الفكري بنظرة تقديم عالية، وجاءت الحضارة الإسلامية فمجدت العمل والعامل وشجعت المواطنين على العمل والكسب في كثير من الآيات في القران الكريم والأحاديث النبوية الشريفة فزاد الطلب على الأفراد المنتجين ، ونعمت المجتمعات العربية خلالها في بحبوحة من العيش لارتفاع المنتجات وحرية انتقالها من بلد لأخر ، واستدعى ذالك تعليم المواطنين وتدريبهم . (ا.شادي حلبي ،2012،ص 404.405)

وكان يتم ذالك عن طريق التلمذة التقليدية ، بان يتعلم المواطن نقلا عن معلمه (صاحب الصنعة)وكان يشرف على كل صنعة في المدينة "شبح الصنعة " ينظم شؤونها ، وكان نتيجة ذالك التطور العمراني والزراعي والتجاري في مختلف أقطار الدولة . (ا.شادي حلبي،2012،ص 405.404).

ـ وما أن ضعفت الدولة انصرف الناس عن العمل ، فضعف الإنتاج وبداو يستيعيدون أفكارهم القبلية القديمة بقلة احترام العامل المهني ، وتمجيد الأعمال الفكرية واللغوية ،فكان ذالك تخلف في الإنتاج ، وضعف بنية المجتمع ، مما أدى إلى استقطاب الغزاة والمستعمرين الطامعين في ثروات هذه الدولة ، وبعد أن استتب الأمر للحكم الاستعماري أهملت نواحي تنمية المجتمع ، واقتصر نشاط هذا الحكم في المجال التربوي التعليمي على مايحتاجه كأدوات لاستكمال تسيير شؤون هذه الدولة المستعمرة ، فتجمد النمو الطبيعي للمجتمع ونظرته للعمل ، وعلى النقيض من ذالك طورت الأنظمة الغربية مجتمعاتها تربويا وتعليميا ، ونشأت فكرة التلمذة التقليدية لتعليم النشأة على المهنة في ألمانيا ، فتطورت هذه الفكرة مع التقدم الصناعي إلى أن أصبحت ابرز نظم الإعداد المهني في أوروبا تدعم الصناعة والإنتاج ، وتطور مفهومها الاجتماعي نحو العمل والمهنة والإعداد لها.(ا.شادي حلبي ،2012،ص 405).

ارتبطت نظم التعليم التقني والمهني بالتطور الاقتصادي ففي الدول الفقيرة والأقل نموا غالبا ماتكون مهمات التعليم والتدريب التقني والمهني من واجبات الحكومة تمويلا وإدارة .وذالك لضعف اقتصاديات هذه الدول ، وفي دول متوسطة النمو ، حيث يكون الاقتصاد أكثر تطورا وتحتل الحكومة التمويل والإدارة .وذالك لضعف اقتصاديات هذه الدول وفي دول متوسطة النمو ، حيث يكون الاقتصاد أكثر تطورا تحتل الحكومة نصيبا في التمويل ، ويحتل قطاع الإنتاج النصيب الأخر ، أما في الدول الصناعية تكون مسؤولية التطوير

والإدارة والإشراف من نصيب قطاع الإنتاج وممثلا بغرفة الصناعة والتجارة ، وتشارك الحكومة هذه المسؤولية بالقدر الذي يحافظ على العدالة في التوزيع بين الأفراد والمناطق المختلفة لإضفاء الاستقرار الكافي في المجتمع .(م. جرجس الغضبان 25،1997)

إن التعليم التقني والمهني لا يخلق الوظائف فقط ولكنه ذو مردود عال إذا كان وثيق الارتباط بالطلب الفعلي على الوظائف ، لان إيجاد فرص العمل عادة مايرتبط بالسياسات الاقتصادية العامة للقطر من تجارة وإدخال وإنفاق وتضخم .يؤدي التعليم التقني والمهني دوره بفعالية عن طريق تطوير رأس المال البشري الذي تحتاجه الحياة الاقتصادية للبلد وتزداد فاعليته عندما تتطابق هذه الأعداد مع فرص العمل

المتاحة ، وفي دراسة لعدد من نظم التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول النامية تبين أن نجاح هذه النظم يعتمد على إدارة الاقتصاد وتنشيط الاستثمار، وإيجاد فرص عمل ، ويعتمد كذالك على مدة تمحوره حول احتياجات ميادين العمل الحالية والمتوقعة ، وتقل فاعلية نظم التعليم التقني والمهني إذا ارتبطت بسياسة العرض فقط. (ا.شادي حلبي ،2012،ص405)

2- تعريف التعليم المهني :

2-1- لغة : "بفتح الميم " : الخدمة وحكى أبو زيد الكسائي : المهنة بكسر الميم ، و(الماهن) الخادم ، وقد (القوم) الخدم ، أي خدمهم القوم : خدم غيره ، الفاعل (ماهن) والأنثى (ماهنة)، او مهنته أي استخدمته ، وهو في (مهنه) أهله أي خدمتهم ، وخرج في ثياب (مهنته) اي في ثياب خدمته التي يلبسها في أشغاله وتصرفاته . (م.شيرين الحسيني و آخرون ،2011، ص19).

والمهنة : مجموعة من الأعمال المتشابهة التي تنتمي الى عائلة مهنية واحدة بحيث يستطيع الشخص الذي مارس إحداها ان يمارس سواها من نفس العائلة بعد تدريب طفيف لتواجد المعرفة التي تربط بين تلك الأعمال .

فمثلا : الزراعة تحتوي على مجموعة متشابهة من الأعمال مثل :الحرث ، والبذر والري ، وجني الثمار ويستطيع الفرد الذي مارس احداها أن يمارس سواها بعد تدريب طفيف لتواجد الارتباط بين تلك الأعمال. (م.شيرين الحسيني وآخرون، 2011، ص 19).

2-2- اصطلاحا :

فهناك مجموعة من التعاريف لمجموعة من العلماء والباحثين الذين قامو بتعريف التعليم المهني ومن ابرز هذه التعاريف :

- تعريف (فلاته 1994) والذي يعرفه : على انه ذالك التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي بالإضافة إلى اكتساب المهارات والقدرات المهنية التي تقوم بها مؤسسات نظامية.(نوار شهاب احمد ، 2013،ص35)

- هو نمط من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والحساب والمهارات اليدوية والمعرفية والمهنية والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بمستوى الدراسة الثانوية لغرض إعداد كوادر فنية في مختلف الاختصاصات الصناعية والتجارية والزراعية بعد فترة امدها 3 سنوات وتعقب مرحلة التعليم المتوسط .(الخطيب ،1995، ص 50)

- أما تعريف اليونيسكو للتعليم المهني :

هو التعليم الذي يعني بالجوانب المختلفة من العملية التعليمية التي تتضمن بالاضافة الى التعليم العام لدراسة العلوم التقنية وما شابهها والحصول على المهارات العملية والاتجاهات والقيم والمعرفة المتعلقة بالمهن في قطاع الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

(الحيلة ،1998، ص22).

ـ تعريف 2 لليونيسكو (1985):

انه التعليم المتضمن أعدادا تربويا وتوجيهيا وسلوكيا ، والمصمم لإكساب الفرد المهارات والقدرات المهنية المعتمدة على دراسات نظرية عامة متعلقة بها ، وتدريبات عملية لتنمية المهارات العملية وعادة مايتم الإعداد في المرحلة الثانوية المهنية في مدة ثلاث سنوات.

(الحيلة ،1998،ص9).

ـ عرفته اليونيسكو(2008):

بأنه التعليم المتضمن إعدادا تربويا وتوجيهيا وسلوكيا والمصمم لإكساب الفرد المهارات والقدرات المهنية ، المعتمدة على دراسات نظرية عامة متعلقة بها وتدريبات عملية ، لتنمية المهارات المطلوبة (صالحة ،2008، ص 25).

ـ التعليم المهني هو نوع من التعليم النظامي في مستوى التعليم الثانوي " التجاري الصناعي،والزراعي)ومدة الدراسة به ثلاث سنوات ، ويتضمن إعدادا تربويا ،وإكساب المتعلمين المعارف والمهارات ، والقدرات المهنية لتخريج العمال ، وفنيين متخصصين في المجالات المتخصصة (رفاعي ،2013،ص31).

ـ ويعرف بأنه ذالك النوع من التعليم النظامي يلتحق به الطلبة بعد إتمام مرحلة التعليم الأساسي و الدراسة فيه سنتان إلى ثلاث سنوات بمستوى الثانوية العامة وتقوم به المؤسسات بغرض أعداد عمال ماهرين يكونون حلقة الوصل بين التقنين خريجي الفنية والعمال غير المهرة ويمنح الطلبة بعد تخرجهم شهادة مهنية (يوسف،2005م، ص18).

ـ ويعرفه فارس (2014م):

بأنه التعليم الذي يهدف إلى إعداد عمال مهنيين متخصصين في مهنة محددة، ومدة الدراسة فيه سنتان دراسيتان تبدأ بعد نهاية التعليم الأساسي المشترك، والتعليم المهني يؤهل الطلبة ليكونوا قادرين على امتلاك المهارات الأدائية التي تمكنهم من ممارسة مهنهم بدرجة من الكفاية والفعالية، ومساعدتهم على تطوير هذه المهارات والمعارف وتنميتها بصورة مستمرة ودائمة (نور شاد الزين الحبيب، 2017، ص25).

ـ كما يعرفه حلبي(2012م): بأنه ذالك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوية وإكساب المهارات والمعرفة المهنية ، الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية من اجل إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والصحية والتجارية لتكون لديهم القدرة على التنفيذ والإنتاج بحيث يكونون حلقة وصل مهمة بين الأطر الفنية العالية الذين تعدهم الجامعات والعمال غير المهرة الذين لم يلتقوا اي نوع من التعليم النظامي الفني والمهني.

ـ وهو ذالك التعليم الذي يكون محتواه التعليمي قادرا على تهيئة الأفراد لان يكونوا ناجحين في مهنتهم الحياتية، وهو ذالك النوع من التعليم الذي يهدف إلى إكساب المنتظمين في مهارات وقدرات ومعارف

واتجاهات وعادات في مجال العمل على مستوى دراسي في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها (ابوشعيرة،2008م،ص34).

ـ ويعرف بأنه احد مسارات التعليم الذي يهدف إلى إعداد المهنيين، ومدة الدراسة فيه من سنتين بعد الصف العاشر إلى ثلاث سنوات بعد الصف التاسع، ويحصل الطلبة بعدها على شهادة الدبلوم المهني (نور شاد الدين حبيب،2017،ص26).

2-3- التعريف الإجرائي :

حصول الفرد على مهارات ومعلومات واتجاهات أو تزويده بها، أو تطويرها لديه، بشكل يؤدي إلى تغيير سلوكه و أدائه ليصبح قادراً على القيام بجزء من عمل أو بعمل متكامل أو بمجموعة من الأعمال بشكل مناسب، ويشمل الإعداد لتلك البرامج التي تعد المتدرب لمزاولة مهنة معينة، كما يشمل أيضا برامج رفع كفاءة العمال في مهنة يمارسها.

3ـ خصائص التعليم المهني :

تتميز برامج التعليم المهني الناجح بعدد من الخصائص التي لابد من توافرها لضمان الفاعلية والكفاءة ، ولعل أهم هذه الخصائص:

ـ أن تكون وثيقة الصلة بالأهداف التعليمية والتربوية من ناحية وبعالم العمل والإنتاج من ناحية أخرى.

ـ أن تنسجم برامج التعليم المهني مع العملية التربوية بإطارها الواسع وهيكلها الشامل فتشكل عنصرا من عناصر التنمية المتوازنة والمستمرة لقدرات الفرد .

ـ الاستمرارية في التحديث والتطوير في الأساليب ومواكبة التطورات التكنولوجية .

ـ التكامل والمزج بين التدريب في مواقع العمل (التدريب اللامؤسسي) والتدريب في المؤسسة التعليمية (التدريب المؤسسي).

ـ أن يكون اقتصاديا وذا مردود عال وينعكس ذالك عادة على كفاءة الأساليب التدريبية المستخدمة ونوعية التجهيزات وطرق الاستفادة من التسهيلات التدريبية المختلفة.

ـ التكامل والتفاعل بين المهارات الأدائية والتطبيقات العلمية من جهة، وبين المعلومات النظرية الفنية والأسس العلمية التي تدعم هذه المهارات وتشكل قاعدة لها من جهة أخرى .

ـ التعليم المهني الناجح يكون في التخطيط له، وتصميمه وتنفيذه منسجما مع البيئة ، ويحافظ عليها ويبتعد على تلويثها، ويوفر السلامة والأمن للعاملين والتجهيزات.

(المصري،1995،ص19).

4- مميزات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول المتقدمة:

يهتم التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول المتقدمة ببرامج التدريب لإعداد المهارات الفنية التي تتأثر نوعيتها وأعداد مخرجاتها وفقاً لمستوى التطورات التقنية في إنتاج السلع والخدمات، وتأهيل العاملين إلى:

مهارات فنية جديدة ممن أدت التغيرات التقنية إلي انخفاض الطلب على مهاراتهم ، فكلما تتغير تقنية صناعية معينة فإنها تترك خلفها عددا كبيرا من العاملين بسبب عدم أهلية مهاراتهم للعمل في التقنية

الجديدة ، مما يتطلب إعادة تأهيلهم ، إضافة إلي تأهيل الشباب الذين يعدون لسوق العمل لأول مرة وفق برامج تدريبية تأخذ بنظرة الاعتبار توقعات طلب المهارات الفنية في سوق العمل
ويتميز التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول المتقدمة بمميزات عديدة أهمها:

1-ارتباط مؤسسات التعليم والتدريب المهني ارتباطاً مباشراً بحاجات سوق العمل

2-دوافع المشاركة بالبرامج التدريبية هي الرغبة المنطلقة من الحاجة إلي التأهيل لمهارة فنية

3- مرونة التعليم والتدريب المهني بحيث يتيح للمواطن المشاركة بالبرامج التدريبية وفقاً للوقت الذي يناسبه إضافة إلي قدرتها على الاستجابة السريعة لمتغيرات الطلب على المهارات الفنية في سوق العمل.

4-ترتبط معظم مؤسسات التدريب والتعليم المهني بمؤسسات خاصة وليس بقطاع حكومي مما يجعلها في مواضع المنافسة الدائمة في سوق التعليم والتدريب.

5-تنفيذ برامج التدريب يتم إما في العمل أو داخل مؤسسات التعليم والتدريب المهني أو كلاهما.
6-التعليم والتدريب المهني والتقني يقدم خدماته لقاء أجور تدفع من قبل الجهات المستفيدة سواء كانوا أفراداً أو شركات أو مؤسسات

7-تشارك الحكومات في دعم مؤسسات التعليم والتدريب المهني بهبات مالية تصل الى 50 بالمئة من الموازنة السنوية.
8-يساهم القطاع الخاص في تمويل التعليم والتدريب المهني بالهبات والمساعدات المالية أو المادية مثل الأجهزة والمعدات للتقنيات الحديثة أو دفع أجور تدريب المدربين لزيادة تأهيلهم.

9- تقدم الشركات التسهيلات اللازمة لتنفيذ البرامج التعليمية في مواقع إنتاجها النمطي.
10-تتميز مؤسسات التعليم والتدريب المهني بإنتاجها السلعي والخدمي المنافس لنظيره المنتج في حقل العمل، إما بسبب كونها تقدم إنتاجا جديداً، أو لأنها منتجة بإشراف أيدي ماهرة تتلمذ عليها ألوف العاملين مما يجعل ثقة المجتمع بها كبيرة.

11تهدف مؤسسات التدريب والتعليم المهني إلي إيجاد موارد تمويل نفقاتها وخلق بيئة عمل لتنفيذ البرامج التدريبية مماثلة للإنتاج النمطي لإكساب المتدربين قبل ممارسة المهارة الفنية للعمل في حقل العمل (م. محمد عبدالله الهاشمي.2017م ،ص 22).

5-المرجعيات المعتمدة في تنظيم نظام التعليم التقني والتدريب المهني :

5-1- الاستراتيجيات العربية في نظام التعليم التقني و التدريب المهني:

تتوفر في المنطقة العربية مرجعيات مهنية معتمدة عربيا ، ومنها حسب صدورها : الإستراتجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل ، التصنيف العربي المعياري للمهن ، العقد العربي للتشغيل 2010 - 2020 الإستراتجية العربية للتدريب والتّعليم التقني والتدريب المهني ، الشبكة العربية لمعلومات لسوق العمل التي أطلقت في عام 2014 ولعل الأقرب إلى قطاع التعليم التقني والتدريب المهني هو التصنيف العربي المعياري للمهن الذي يوصف واقع القطاع على المستويين :(احمد منير،43،2015)

ـ المستوى الأول : هيكلة المسارات المهنية في البلدان العربية :

تتوفر لدى البلدان العربية أربع مسارات مهنية متماثلة مع ضبط شروط الالتحاق بها هي التعليم التقني ، والتدريب المهني (التطبيقي) ، والتدريب والتعليم المهنيان غير النظاميين .

المستوى الثاني : مستويات المهارة تفضي مسارات التعليم التقني والتعليم المهني والتدريب في البلدان العربية إلى خمسة مستويات مهرة محددة التعريف هي :

ـ يتطلب انجازها قدرا عاليا من المهارات المعرفية والتقنية والإدارية والإشرافية . والمنتمون لهذه الفئة هم من مستوى التعليم العالي .

ـ فئة المستوى التقني الفني وتشمل الإعمال التي يتطلب انجازها تطبيق المبادئ والطرائق والأساليب الإجرائية ذات الصلة بالعمل المطلوب . والمنتمون لهذه الفئة يجب أن تتوفر لديهم مهارات علمية وفنية وإشرافية بحيث يكون حلقة وصل بين فئة الاختصاصيين (المستوى الأول) وفئة العامل المهني (المستوى الثالث) وفئة العامل الماهر (المستوى الرابع) .

ـ فئة مستوى العامل المهني ، وتشمل الأعمال التي يتطلب انجازها مهارات عملية ومعلومات ومعارف مهنية تشمل نطاق الخدمة بشكل متكامل.

ـ فئة مستوى العامل الماهر ، وتشمل الأعمال التي يتطلب انجازها مهارات عملية ومعلومات ومعارف تشمل تشمل جزءا ضيقا من المهنة.

ـ هذه المسارات المهنية بصفة عامة مفتوحة بحيث تحتوي اغلب التجارب العربية على قنوات من مستوى مهني إلى آخر . وبالرغم من الجهود المبذولة في البلدان العربية لتطوير التعليم التقني والتعليم المهني والتدريب ، وبالرغم من هذه المرجعيات الفنية التي تعتبر نقاط قوة ظل هذا القطاع مفتقرا الى مؤشرات ممنهجة ومجمع عليها لاستخدامها كمرجعيات لقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه المنظومة في المنطقة العربية ، كما سيبين ذالك في القسم التالي :

عملية تمثلت في دراسة وصفية تحليلية للمؤشرات المتداولة حاليا على الساحتين العربية والدولية .(احمد منير،43،2015).

5-2- عينة من التجارب العربية في مجال التعليم التقني والتدريب المهني :

التجربة السعودية : تعود التجربة السعودية إلى العام 1980 ، وجاءت نتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الذي أدى إلى تزايد الحاجة إلى تأهيل القوى العاملة للوفاء بمتطلبات احتياجات سوق العمل . وفي إطار " الإستراتيجية الوطنية للتحول إلى اقتصاد المعرفة " التي وضعتها السعودية للفترة 2014 – 2030 جاءت الإشارة إلى التدريب ضمن مكون عام هو " التعليم ورأس المال البشري " دون أفراده بمؤشرات حصرية .(احمد منير،2015، ص 44)

ومن ابرز مايتسم به التدريب في السعودية اعتماد نمط التدريب المشترك .

التجربة الأردنية : تعود التجربة الأردنية إلى العام 1976 بأحداث مؤسسة التدريب المهني التي أعيدت هيكلتها وتوسعت مشمو ليتها باستمرار . وتعززت هذه التجربة في أطار استراتجيه " التشغيل الوطنية ـ التعليم والتدريب التقني والمهني " للفترة 2014- 2020 التي حملت رؤية ورسالة وأهدافا إستراتجية وتوجهات مستقبلية . ومن أهم مايميز التجربة اعتماد نظام التلمذة المهنية .(احمد منير،2015 ، ص 44)

التجربة المصرية : تعود نشأة التعليم الفني والمهني في مصر إلى الثلث الأول من القرن التاسع عاشر .

وتزايد الاهتمام بهذا القطاع مع مرور الزمن وصولا الى الفترة الحالية ، حيث توسع التعليم الفني بسبب ازدياد الطلب على العمالة الماهرة . ومن خاصيات التجربة المهنية ، اعتمادا نظام التعليم المهني المزودج بين مؤسسات التدريب وفضاءات الإنتاج.(احمد منير،2015 ، ص 44)

5-3-الخلفيات الموجهة لبناء مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني :

5-3-1-خلفية البطالة :

معدلات البطالة في المنطقة العربية مرتفعة ، وصبغتها متفاقمة وتراكمية طيلة السنوات الأخيرة . وتعود أسباب المعضلة البطالة في جانب كبير منها إلى الفجوة الواسعة بين مخرجات نظم التعليم المهني والتدريب واحتياجات سوق العمل ، وهي ظاهرة عامة في البلدان العربية تتجلى على نحو خاص من خلال الإقبال المتزايد على العمالة الأجنبية في بعض البلدان . ففي الوقت الذي أصبحت فيه منظومة الإنتاج معولمة وخاضعة في جانب كبير منها إلى "عمالة المعرفة " وبمعايير دولية وفي الوقت الذي تسارعت فيه ـ نتيجة لذلك ـ متغيرات أسواق العمل الدولية بحيث أصبحت مفتوحة وتنافسية وبخاصة في الاقتصاديات الكبرى ، ظلت أسواق العمل العربية بأبعادها التشريعية والتنظيمية ونظمها التعليمية والتدريبية في المجال التقني والمهني ـ بالرغم من الجهود المبذولة ـ بطيئة التحديث لملاحقة التطورات المتسارعة لاحتياجات سوق العمل واحتياجات التنمية عموما ، فضلا عن مواكبة المعايير الدولية ، وهذا عامل أساسي من عوامل تزايد البطالة ، وهدر الإمكانيات البشرية ، واتساع ظاهرة العمال الفقراء في المنطقة العربية ، وكذالك اتساع القطاع الغير المنظم والعمل الهش الغير المعياري .(احمد منير،2015 ، ص 44)

من هذه المنطلقات والتحولات في منظومة الإنتاج ومنظومة العمل ، وما تتطلبه من سلوكيات ومواقف جديدة يتمثل المطلوب من منظومة إعداد الموارد البشرية في الإعداد للعمل بمفردات المهارات المهنية ، والإعداد أيضا للحياة بمفردات الكفاءات الاجتماعية المتمثلة في الكفاءات الناعمة.(احمد منير،2015 ، ص 44)

ومن أهم تجليات قصور استجابة المنظومة التدريبية إلى الطلب الاقتصادي في اهتمام هذا الفصل :

ـ البطالة الهيكلية الناتجة عن عدم التوافق بين المهارات المعروضة والاحتياجات الاقتصادية المطلوبة.

ـ البطالة الاحتكاكية التي تقاس بمدة الانتظار في البطالة لدى حديثي التخرج من التعليم والتدريب ، الناتج عن عدم كفاية نظم المعلومات حول سوق العمل ، وسوء سريان المعلومات الصحيحة والمحدثة بين عارضي العمل وطالبيه .(احمد منير،2015، ص 44)

5-4-خلفية الريادة :

ظلت معدلات ريادة الأعمال متدنية جدا بالرغم من شيوع العمل الحر في الخطاب السياسي والاقتصادي والإعلامي والمتخصص . تجدر الإشارة أيضا أن الرياديين على قلتهم يتجهون إلى الأنشطة الريادية اضطرارا لأنهم لم يحصلواعلى فرصة عمل ، كما يقبلون في الغالب على الريادة ، مع الاحتفاظ بالعمل المؤجر لعدم ثقتهم في نجاح المشروع . ومن ابرز معوقات الريادة في البلدان العربية (إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى المتعلقة بمناخات الأعمال) عدم كفاية منظومة التعليم التقني والتدريب المهني لبناء القدرات ، وإنشاء المنشات الصغرى والصغرى والمتوسطة ، والتأهيل السلوكي بمفردات المهارات الناعمة في هذا المجال من ناحية ، والنظرة الدونية إلى هذا القطاع في المجتمعات والأسر العربية من ناحية ثانية ، وثقافة التواكل والانتظار لدى الشباب وعزوفهم عن المخاطرة من ناحية ثالثة ، وتزداد المسالة خطورة عندما يدرك :(احمد منير،2015، ص 45)

* إن الريادة على صعيد اقاليم العالم المتقدمة والصاعدة باتت على مستوى المفهوم والمقاربات :

ـ ظاهرة اقتصادية و اجتماعية تساهم في إعادة التشكيل تساهم في إعادة تشكيل الاقتصاد والمجتمع وسوق العمل .

ـ مركز اهتمام فكري مستجد بحيث أصبحت الريادة موضوع أبحاث أكاديمية .

ـ مجال جديدا من مجالات التعليم في كل المستويات .

ـ إن المنظومة الاقتصادية التقليدية أصبحت محكومة بتحول هيكلي جديد يستند إلى الاقتصاد الريادي المبني على المبادرة والتجديد بمفردات العمل الذاتي ، والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي توفر بين56.9 في المئة في ايطاليا و 47.7 في المئة في هولاندا من فرص العمل إما المعدل العام لمساهمة هذا النوع من المؤسسات ، الصغرى والكبيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المرتفع فيقدر بما يزيد عن 55 في المئة .(احمد منير،2015، ص 45)

ومن الشروط الأساسية لحفز المبادرة الفردية :

ـ مزايا الريادي الشخصية .

ـ صقل المهارات وتطوير ثقافة الريادة عبر منظومة التعليم والتدريب.

ـ توفر مناخ الأعمال المناسب.

ـ توفر البيئة المؤسسية المساعدة على الريادة.(احمد منير،2015 ، ص 45)

الخلفية الثالثة :

تتعلق بالمؤشرات التي حصرها واقرها توافق الآراء في شنغهاي ، بحضور العديد من المنظمات والهيئات الدولية . واقر التوافق سبع مجالات لمؤشرات المنظومة التدريبية هي :

ـ تعزيز نجاعة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

ـ توسيع نطاق الانتفاع بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني .

ـ توسيع نطاق الانتفاع بالتعليم والتدريب وتحسين النوعية والإنصاف فيهما.

ـ تكييف المؤهلات ورسم المسارات

ـ تحسين الاعتماد على الأدلة .

ـ تعزيز الحوكمة وتوسيع وتوسيع نطاق الشركات

ـ زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتنويع مصادر تمويله

ـ ترويج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وابراز دوره في تعزيز الازدهار الاقتصادي والرقي الاجتماعي.(احمد منير،2015، ص 45)

هذه الخلفيات الثلاث ، ببعدها التشميلي المهيكل ، ببعدها التشميلي المهيكل ، لايمكن تحقيقها بشكل مستدام ومتفق عليه الابالحوار الاجتماعي الثلاثي والموسع لتامين شروط الحوكمة الاقتصادية والاجتماعية الرشيدة ، وبالمشاركة الفاعلة لجميع المتدخلين وتوزيع المسؤليات وتقاسم الأدوار والمخاطر . تأسيسا على ماسبق ، يعتبر بناء مؤشرات مجمع عليها ، تأخذ هذه الخلفيات بعين الاعتبار ، رافعة أساسية لتطوير منظومة التعليم التقني والتعليم المهني والتدريب المهني ،ورفع أدائها باتجاه تحسين الشحنة المعرفية في اداء العمل بما يساعد على الانخراط في اقتصاد المعرفة .(احمد منير،2015، ص 45.46)

4-5قراءة وصفية تحليلية للمؤشرات المتداولة حاليا على الساحتين العربية والدولية :

ترتكتز هذه المرحلة الاستكشافية على البحث والاطلاع على قواعد البيانات الإقليمية والدولية ، والتقارير المهتمة بمجال التعليم التقني والتدريب المهني لحصر المقاربات المنهجية المعتمدة في رصد تطوره وتقييم أدائه بغية التعرف عن قرب على المؤشرات المتاحة ، وتبين نقاط قوتها وضعفها وانتقاء مايمكن أن يدخل منها في تركيبة المؤشر المزعوم بناؤه . الجدير بالملاحظة في هذا السياق أن قطاع التعليم التقني والتدريب المهني ، رغم أهميته المتزايدة باعتراف كل التقارير الإقليمية والدولية ، يعاني نقصا

كبيرا في البيانات والإحصائيات التي تخول متابعة تطوره ومقارنته زمنيا ومكانيا.(احمد منير،2015، ص 46)

على المستوى الدولي :

تجربة الاتحاد الأوروبي: منذ إعلان كوبنهاغن بشان التنمية الاجتماعية في 2002 بدأت البلدان الأوروبية تولي اهتماما خاصا بالتعليم المهني والتدريب التقني ، وأنزلته بدا من 2011 في إطار إستراتيجية مشتركة تتعلق بمساهمة التعليم والتدريب المهني في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأوروبا 2020 كحل للازمة الاقتصادية وتعزيز التماسك الاجتماعي . ولمتابعة قطاع التعليم والتدريب المهني ، وضع المركز الأوروبي للتنمية والتدريب المهني أداة في شكل لوحة قيادة هذا القطاع ، وتعلقت المؤشرات المنتقاة بثلاث ركائز هي :

ـ مرونة نظم التعليم والتدريب المهني ، وجاذبيتها والالتحاق بها .

ـ جهود الحكومات والمشغلين في تطوير التعليم والتدريب المهني ، وموائمة هذا القطاع لحاجات سوق العمل .

ـ الأوضاع الإشكالية التي يمكن ان يسهم التعليم والتدريب المهني في تحسينها ، مثل المستوى التعليم العام ، والانقطاع المدرسي ، وما شابه ذالك .(احمد منير،2015، ص 46)

التجربة الاسترالية : يؤمن التعليم والتدريب المهني في استراليا ، بإدارة منظمة التدريب المسجلة ، مجموعة متنوعة من مقدمي خدمات التدريب في القطاعين العام والخاص تشمل معاهد التعليم التقني والمدارس الثانوية ، والجامعات والكليات ، والمنظمات الصناعية ، ومؤسسات تعليم المهاجرين الكبار.ويشكل أداء التعليم والتدريب بصورة عامة والتدريب بصورة عامة محور اهتمام كبير في المنظومة الاسترالية ، وهو موضوع متابعة منتظمة باعتماد لائحة من المؤشرات تقيس ثلاث معايير أساسية ، هي التكافؤ والفعالية و الكفاءة .وتوفر هذه المؤشرات مجموعة واسعة من من البيانات عن الطلاب ، والمشاركة والانجاز والإنتاج ، ورضا أرباب العمل وكذالك عن كفاءة نام التعليم والتدريب ، والإنفاق مقارنة بالمخرجات والسياق الاجتماعي و الاقتصادي وضبطت الاتفاقية الوطنية للمهارات وتنمية الموارد البشرية مؤشرات إضافية في نطاق السعي إلى تخفيض عدد الاستراليين في عمر 20-64سنة الذين لا يمتلكون مؤهلات المستوى الثالث ، ومضاعفة عدد الحاصلين على مافوقه . من بين هذه المؤشرات : نسبة العاملين من ذوي المؤهلات العليا ، ونسبة أرباب العمل الراضين عن استجابة التدريب لحاجتهم من منظومة التعليم التقني والتدريب المهني من ما هم في وضعية مهنية افضل بعد التدريب . (احمد منير،2015 ، ص46)

على المستوى العربي :

منظمة العمل العربية : جاء في الإستراتجية العربية للتدريب والتعليم التقني والتدريب المهني ، الصادرة عن منظمة العربية في 2020 ، ان من بين نقاط الضعف في منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني ضعف آليات المتابعة والتقويم واعتماد المؤسسات والبرامج والمؤهلات مما ينعكس سلبا على جودة النواتج والمخرجات ، إذ أن هناك افتقار شبه تام لمؤشرات قياس الأداء ، حيث لا تتجاوز هذه المؤشرات الجوانب الكمية ، مثل الطاقة الاستيعابية ، والالتحاق ، وعدد الخريجيين ، اما المؤشرات النوعية عن

مفردات العائد الاجتماعي والعائد الاقتصادي من التدريب ، فهي غائبة تماما ، إزاء هذا النقص تتالت توصيات عدة أطراف وجهات داخلية و خارجية بشان ايجاد مؤشرات تتلائم مع وضع القطاع واحتياجات السوق العربية ، منها على سيل المثال ، الدعوة التي وردت في التقرير الختامي لإحدى ورش العمل القومية إلى إعداد / تبني وتطوير مؤشرات سوق العمل ومؤشرات التدريب والتعليم التقني والمهني ، وحصر المصادر الحصول على البيانات اللازمة لحسابها . لكن غياب المبادرات على المستوى الاقليمي لاينفي وجود مبادرات عربية على المستوى الوطني ، من بينها على سبيل المثال لا الحصر :(احمد منير،2015، ص 46.47)

ـ تجربة مجلس التعاون الخليجي : وعيا بأهمية قطاع التعليم التقني ، ودوره في تلبية احتياجات السوق الخليجية ومتطلبات التنمية ، تشكل فريق عمل يتكون من خبراء في دول مجلس التعاون الخليجي ، وبناء على رصدهم وتشخيصهم لوضع هذا القطاع في البلدان الخليجية والتحديات المستقبلية التي تواجهه ، وضعوا إستراتجية للتعليم التقني تستهدف " المساهمة بفعالية في إعادة التوازن لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام وإعادة التوازن لسوق العمل في دول المجلس التعاون الخليجية على وجه الخصوص " وأكدت هذه الإستراتجية في مواقع عديدة منها و على " أهمية تطوير نظم التقييم المستمر وعلى " تطوير نظم المعلومات وشبكات الاتصال وقواعد البيانات الخاصة بالتعليم التقني " و " بناء نظم دعم اتخاذ القرارات على كافة المستويات والمجالات " في هذا الإطار ، اقترحت جملة من المؤشرات لمتابعة أداء منظومة التعليم التقني تعلقت بأداء الكوادر والمهارات المطلوبة ، والتوظيف وتكافؤ الفرص والاستثمار ، وكفاءة مؤسسات التعليم التقني " و " بناء نظام دعم اتخاذ القرارات واستخدام تقنياته الحديثة لدعم اتخاذ القرارات على كافة المجالات والمستويات " في هذا الإطار ، اقترحت جملة من المؤشرات لمتابعة أداء منظومة التعليم التقني تعلقت بإعداد الكوادر والمهارات المطلوبة ، والتوظيف ، وتكافئ الفرص ، والاستثمار ، وكفاءة مؤسسات التعليم التقني . من بين هذه المؤشرات مثلا :

ـ الموائمة بين مستويات المهارات للتعليم التقني والمستويات التي تطلبها الصناعة في المدى القصير ، وكذالك مستويات المهارة العالمية القياسية في المدى البعيد .

ـ رضا أرباب العمل حول ملائمة مهارات الخريجين المكتسبة لمتطلبات سوق العمل .

ـ تحسن الفرص الوظيفية لخريج التعليم التقني وقابليته لتوظيف التقني .

ـ وجود نظام موحد للاعتراف بالمؤهلات التي يحملها خريجوا مؤسسات التعليم التقني .

ـ نجاح البرامج الدراسية في إكساب الخريجين مهارات عامة مشتركة بين مدى واسع من القطاعات الصناعية ، إضافة المهارات التخصصية .

ـ عدم وجود عوائق تمنع التحاق الراغبين في التعليم التقني من الالتحاق بمؤسساته واستخدام الوسائل التقنية الحديثة لإيصال التعليم التقني الراغبين .

ـ إقبال مؤسسات القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم التقني .

ـ استغلال الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم التقني إلى حد أقصى .

ـ كفاءة العملية التعليمية وفعاليتها.

ـ إدارة مؤسسات التعليم التقني بكفاءة وفعالية .(احمد منير،2015، ص 47)

يتضح من رصد مؤشرات قطاع التعليم التقني والتدريب المهني في قواعد البيانات العربية والدولية أن هذه المؤشرات غالبا ماتكون مغمورة في مؤشرات التعليم ماقبل الجامعي أو التعليم الجامعي ، كما هو الحال في بيانات اليونسكو ، وان الاهتمام يتركز بالخصوص على إبعاد متعلقة بالالتحاق والإنفاق . من ناحية أخرى ، يلاحظ وجود فجوة كبيرة بين وضع هذا القطاع في البلدان المتقدمة ، ووضعه في المنطقة العربية . إلا أن مابدا يظهر في السنوات الأخيرة من مبادرات (توجهات و سياسات واستراتجيات و مرجعيات) في عدد من البلدان العربية مثل : الأردن ودول الخليج العربي ومصر ، ينبئ ببوادر تحول ايجابي ينبغي استثماره لتعزيز مكانة التعليم والتدريب التقني والمهني كي يكون رافدا أساسيا لجهود التنمية والنفاذ إلى اقتصاد المعرفة . لكن هذه المبادرات والاستراتجيات ، على أهميتها ، لاتزال تتعثر في تنفيذها ، كما إن كثرة من المؤشرات المخطط لها لا تعرف طريقها إلى التطبيق الفعلي . وهذا ما يضاعف أهمية إيجاد مؤشرات دالة ، قابلة لتطبيق ، لقياس فعالية منظومة التعليم التقني والتعليم المهني والتدريب في ضوء المستجدات التقنية ، وفي ترابطاته مع احتياجات سوق العمل وتوجهاتها الجديدة نحو الطابع التجريدي لمسارات الإنتاج من ناحية ، والطابع الذهني لمسارات العمل من ناحية ثانية . وأكد ذالك تقرير مؤسسة التدريب الأوروبية حين اعتبر الافتقار إلى أنظمة التقييم والمتابعة قيدا رئيسيا يمنع برامج سوق العمل النشطة من ان تكون فعالة .(احمد منير،2015، ص 47)

5- 5لائحة المؤشرات المقترحة في مجال التعليم التقني والتدريب المهني في الدول العربية:

تأسيسا على خلفيّة البطالة في البلدان العربيّة، وعلى أهميّة الرفع من جودةُمخرجات التّعليم التّقني والتّدريب المهني لمجابهتها من ناحية، واستئناسا بأبرز ّ مؤشرات قياس الأداء للمنظومة التّدريبية في الأدبيات الدولية من ناحية ً ثانية، واعتبارا لكون سوق العمل- وهي المصب ّ النهائي ّ للمهارات - تتكون من جانبَي العرض والطّلب وجانب العمل المستقل. (احمد منير،2015، ص 48)

(وهو بعد مستحدث لسوق العمل) من ناحية ثالثة، اختَير ت المؤشرات الأكثرُ واقعية، والأقرب إلى خصوصيّات الواقع الراهن وتحديّاتِه، والأيسر تحقيقا على المد يَين القصير والمتوسط في البلدان العربية انطلاقًا من أكثرِ ً الاحتياجات إلحاحا. وبالتوازي مع الواقعيةحرَص ً أيضا على اعتماد ّ مؤشرات حتى وإن لم تتوفّر عنها بيانات ، لأهميتها القصوى ، على أمل ان تُستَكَمل هذه البياناتٍ في عمل ً لاحق. بناء على ذلك .(احمد منير،2015، ص 48)

1-5-5- تركيبة المؤشر المركب الخاص بالتعليم التقني والتدريب المهني :

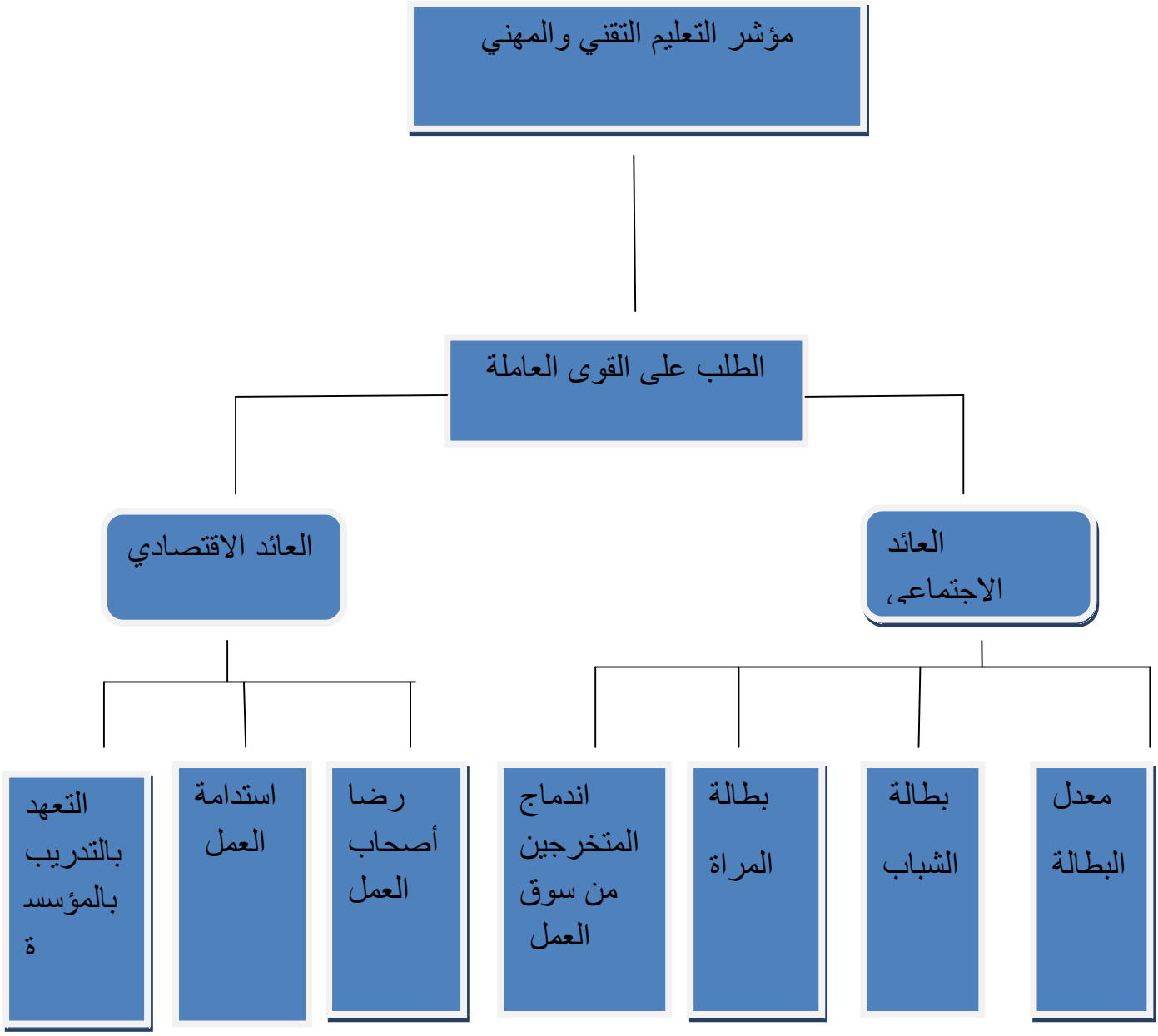

(احمد منير،2015، ص45)

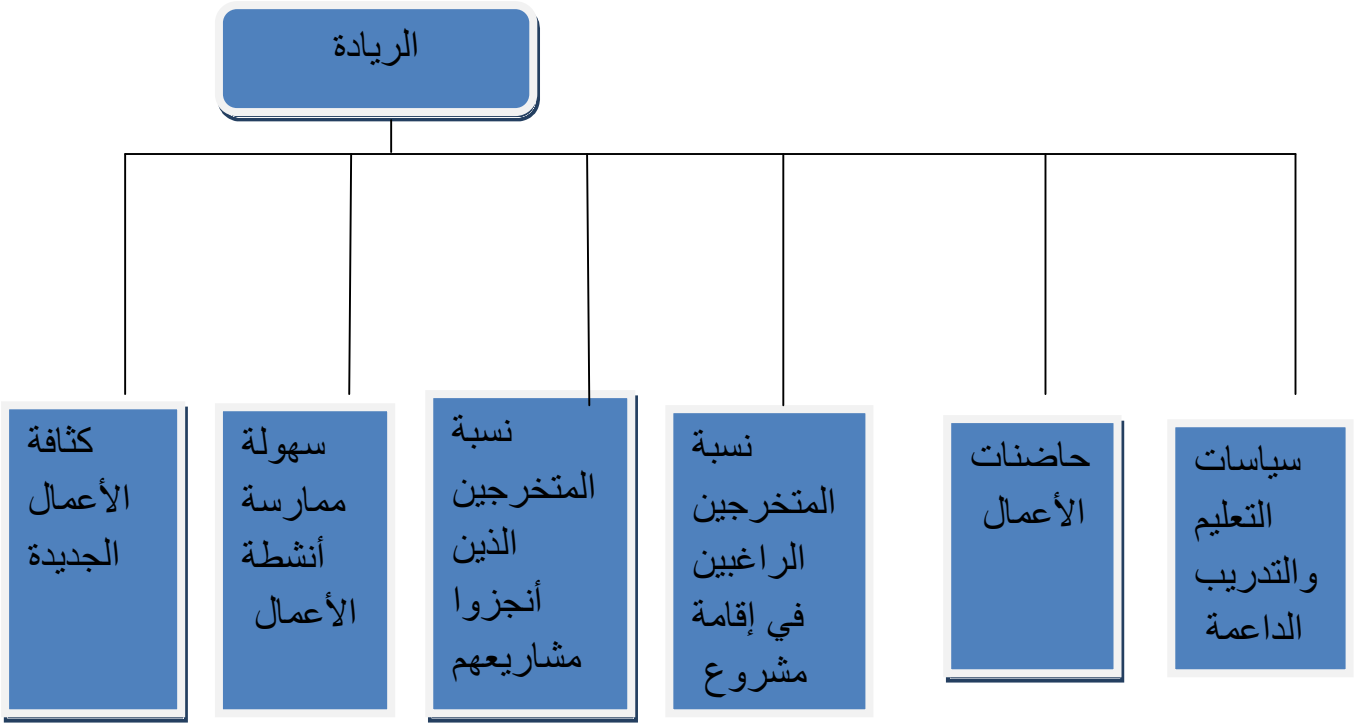

مؤشر عرض قوى العمل :

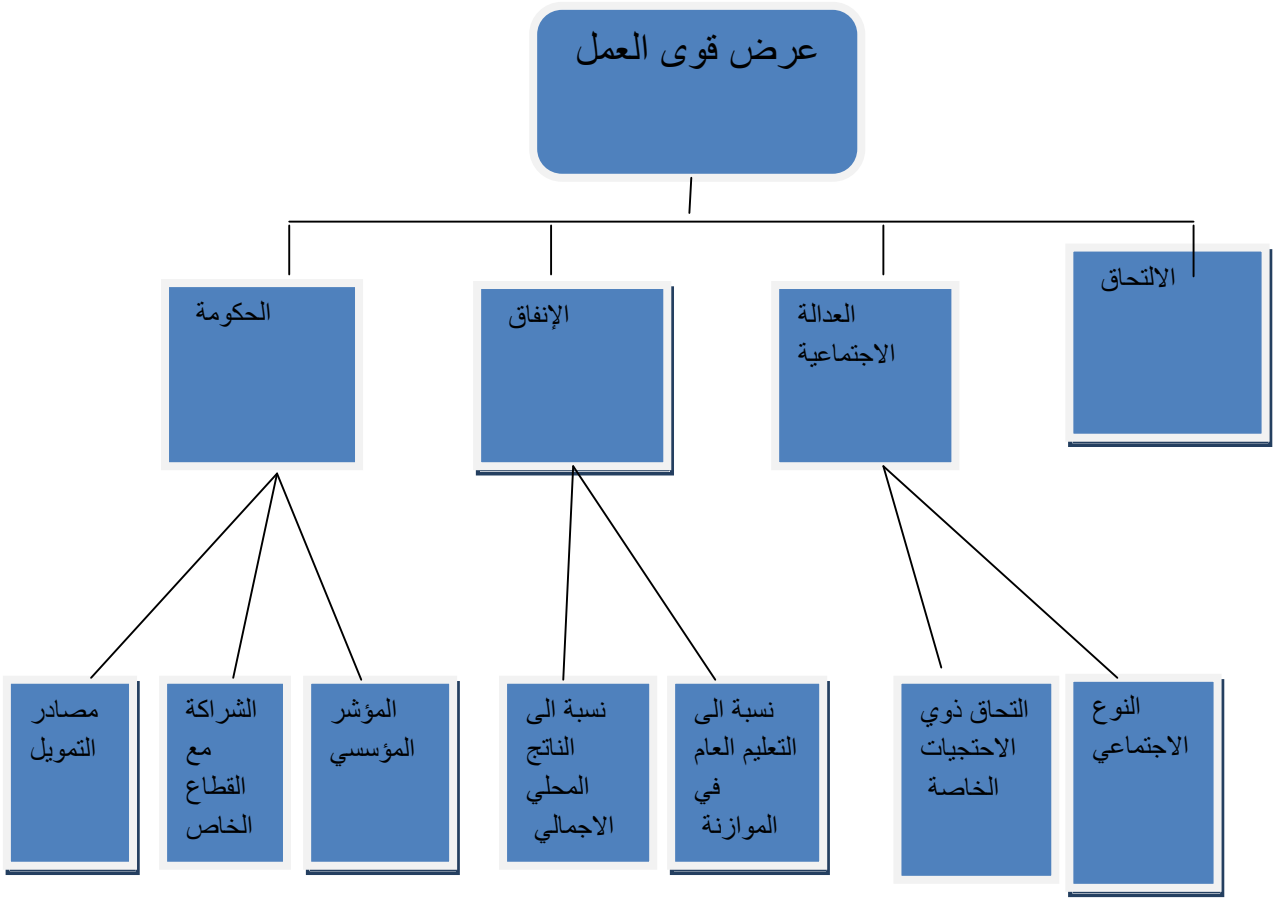

الشكل 2 :

2-5-5- الدائرة الاولى .مؤشرات عرض قوى العمل

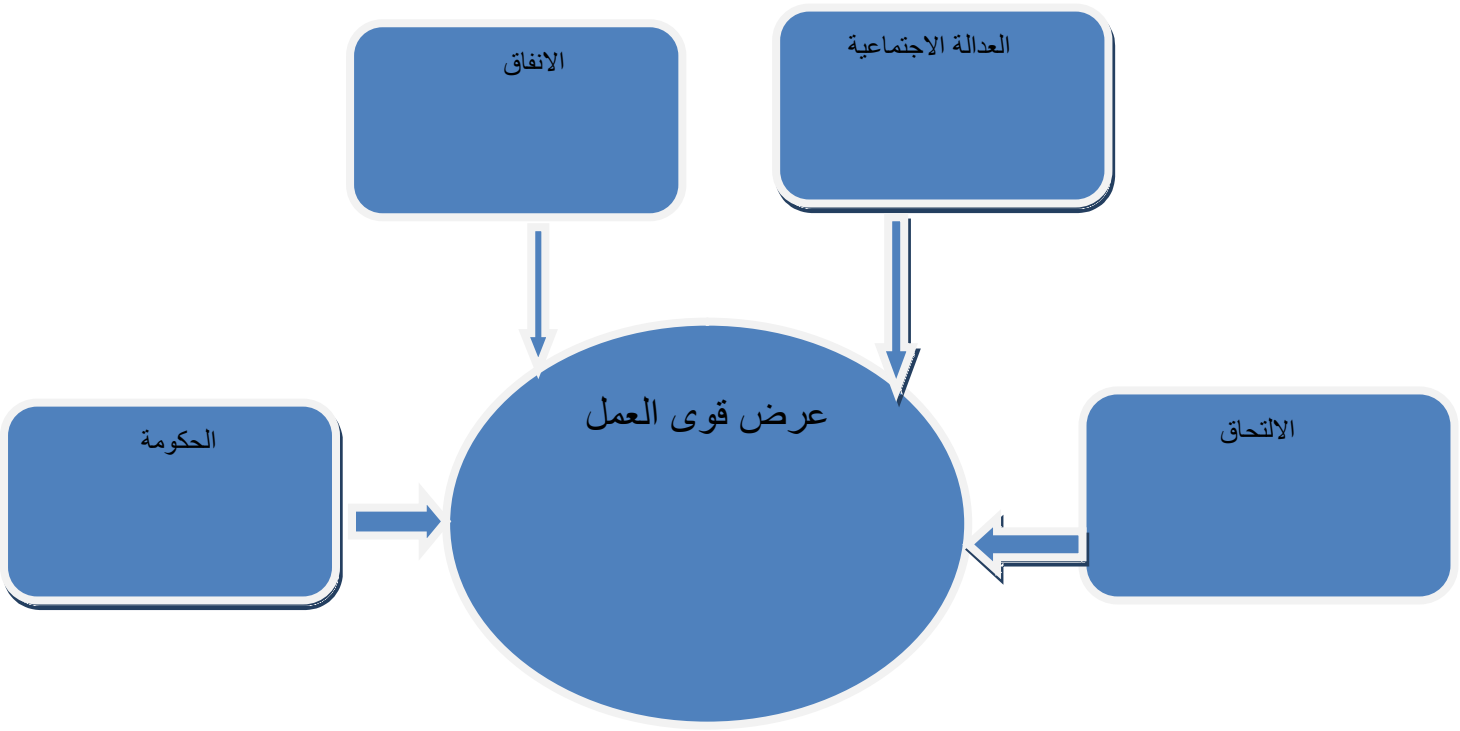

تنتظمّ المؤشرات المقترحة في ثلاث دوائر:

ـ الاولى : عرض قوى العمل

ـ الثانية : الطلب على قوى العمل

ـ الثالثة : الريادة (احمد منير،2015 ص49)

1-2-5 شرح تركيبة المؤشر وأسباب اختيارها:

يقصدُ بـ'عرض قوى العمل' منظومةِ إعداد الموارد البشرية تعليما وتدريبً وتوظيفا للداخلين الجُدد في سوق العمل ، وإكسابهم مؤهلاتْ مهنيّةَ ذاتٍ قيمة تجارية في سوقُ العمل تمكُنهم من الانتقال من عالم الدراسة إلى عالم العمل ويمثل هذا الجانب البعد الأمامي لتكييف الموارد البشرية مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما يمثل الانخراط الناجح في اقتصاد المعرفة ، وتامين أوفر شروط الفعل فيه والاستفادة من الفرص المتاحة التي يوفّرها فاتِّساع العولمة المطَّردَ وضَع الاقتصاديّاتَ أمام منافسة شديدة لا تمكُن مواجهتُها إلاِ بتعزيزِ مصادرّ النمو الجديدة ومنها على وجه الخصوص إقحامٌ المعرفة بكلِ أصنافها ودرجاتها، في مسارات الإنتاج والخدمات. ويُعتبر هذا الدور من المسؤوليات الأساسيّة للدولة ، بالتّنسيق والتّعاونّ والشراكةِ مع مختلف الفاعلين الاقتصاديّين والاجتماعيين ، ومع مؤسساتّ القطاع الخاصِ المنتفع في المقام الأول بهذه المُخرجات دعما لأصولها المعرفيّة . ويَجدر التأكيدّ هنا على أنَ أهميةِ في الاقتصاد الجديد لم تَعد على مستوى تشظّيها في النسيج الاقتصاديّ والاجتماعيْ

فحسب بل أصبحت كذلك نمطًا إنتاجيا قائمًا بذاته يُنتظر أن تُخول هذه الدائرة َ قياس كفاية التّعليم التِقني والتدريب المهني(الأثر الداخلي للمنظومة) ولهذا الغرض، وقعُ الاختيار ِ على أربعةٍ مؤشرات فرعية هي :(احمد منير ، 2015، ص49)

5-2-2-مؤشر الالتحاق في التّعليم التّقني والتدريب المهني

مؤشر العدالة الاجتماعية (.لإنصاف) في توفير فرص التّعليم التّقني والتدريب المهني المشتمل على :

مؤشر ّ الالتحاق على مستوى النوع الاجتماعي

مؤشر الالتحاق على مستوى الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة.

مؤشر الإنفاق على التّعليم التقني والتدريب المهني ، المشتمل على :

ـ معدِل ً الإنفاق نسبة إلى التّعليم العام في موازنات البلدان.

معدِلً الإنفاق نسبة إلى الناتج المحليّ الإجمالي للبلدان

مؤشر الحكومة المشتمل على المُدْ َخلات التّالية :

المؤشرّ المؤسسي لإدارة نُظُم التّعليم التّقني والتّدريب المهني (المركزي / الا مركزي)

ـ مستوى الشراكة مع القطاع الخاص .

ـ مصادر التمويل (العام و الخاص). (احمد منير،2015، ص 49)

ـ يمثل التمويل العام أهم مصادرالتمويل التعليم التقني والتدريب المهني في البلدان العربية عبر ما ترصده له الدولة في الموازنة العامة الا ان بعض البلدان الأردن ـ والجزائر والتونس والمغرب ومصر
ـ أقرت الأداء على التدريب المهني ، ووظفته على مؤسسات الانتاج في القطاعين العام والخاص ، وهو حسم نسبة من الاجور لتمويل التدريب ، اكان مستمرا آم أساسيا. (احمد منير،2015، ص49)

شكل 3 : الطلب على قوى العمل

يقصد بالطلب على القوى العاملة المؤسسات الاقتصادية والخدمية التي توظف المتقدمين إلى سوق العمل ومنهم خريجو منظومة التعليم التقني والتدريب المهني ، والراغبون في الالتحاق بسوق العمل في

الالتحاق بسوق العمل ، وهو جانب يمثل البعد الخلفي لاستثمار مخرجات المنظومة التدريبية وتثمينها . وغني عن البيان إن الإعداد الأمثل للمورد البشرية ، ببعده الأمامي ، يبقى محدود الأثر اجتماعيا واقتصاديا مالم يواكبه في بعده الخلفي توظيفي استراتيجي للمهارات ، وتعد المهارات بالتدريب المستمر لمزيد من صقلها في المنشات الاقتصادية ، لان استدامة العمل واستدامة تنافسية المؤسسة (على الأقل في جانب منها) مرتبطتان باستدامة جودة الموارد البشرية . وقد غير اقتصاد المعرفة على العمل القديم كما غير عالم الإنتاج المألوف . وتتطلب هذه المتغيرات من المؤسسة الاقتصادية زيادة الاستثمار في رصيدها البشري ليتواءم مع شروط الإنتاج الحديثة التي من بينها تلك المتعلقة بالمهارات واستراتجيات التوظيف . فالقدرة التنافسية للمؤسسة لم تعد محكومة في حيز واسع منها بكلفة اليد العاملة ، بقدر ما أصبحت تطرح في اقتصاد المعرفة بمفردات المهارة والمبادرة والتجديد والإنتاجية وحفز الذكاء الجماعي ، وهو مايعني التنافسية خارج السعر .(احمد منير،2015 ، ص50)

وتستهدف هذه الدائرة الثانية قياس فعالية التعليم التقني والتدريب المهني (أي الأثر الخارجي للمنظومة) وقد يتطلب ذالك تركيب مؤشرين فرعيين هما :

ـ مؤشر العائد الاجتماعي للتعليم التقني والتدريب المهني ،المشتمل على الدخلات التالية :

* معدل البطالة العام .

* معدل البطالة الشباب.

الشكل 4 :

5-3-الدائرة الثالثة : مؤشرات ريادة الأعمال لدى خريجي منظومة التعليم التقني والتدريب المهني :

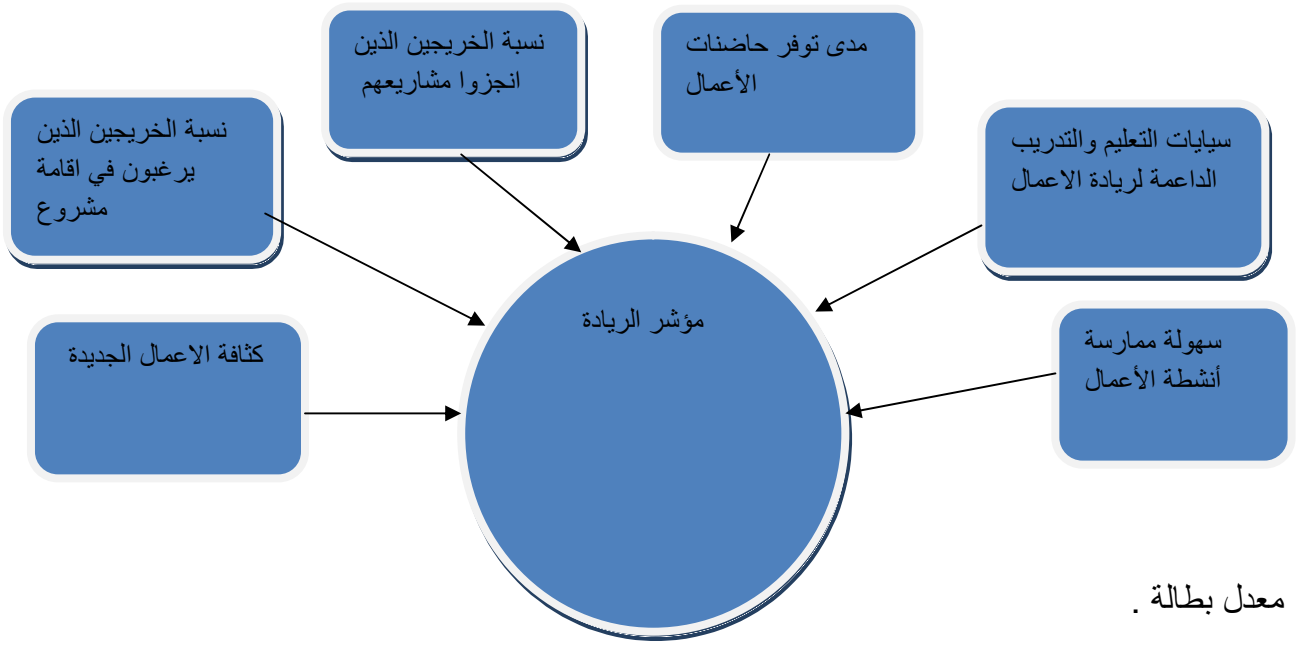

معدل بطالة .

ـ معدل إدماج الخريجين في فرص عمل مؤجر.

ـ مدة انتظار الخرجين للحصول على فرص عمل بعد التخرج.

ـ مؤشر العائد الاقتصادي المشتمل على المدخلات التالية :

ـ علامات رضا أصحاب العمل عن أداء الذين وظفوا من خريجي المنظومة التدريبية .

ـ نسبة استدامة العمل .

ـ التعهد بالتدريب المستمر في المؤسسة .(احمد منير،2015 ، ص 51)

يقصد بالريادة ريادة الأعمال ، أي إقامة مشروعات كبرى آو صغيرة آو متوسطة ، وهي ماتسمى الريادة الخارجية ، مع الإشارة إلى اتساع هذا المفهوم في السنوات الأخيرة ليشمل الريادة الخارجية ، مع الإشارة إلى اتساع هذا المفهوم في السنوات الأخيرة ليشمل الريادة الداخلية آي المبادرة ضمن العمل المؤجر في صلب المؤسسة الاقتصادية .(احمد منير،2015 ، ص 51)

كما يلاحظ تدني ثقافة الريادة في الاقتصاد و المجتمع الذي من اهم تجلياته ضعف إقبال الشباب العربي على العمل المستقل ، مايجعل معدل الريادة في المجتمعات العربية متدنيا جدا بسبب الافتقار إلى التعليم الريادي . وانطلاقا من كون العقلية المشاريعية تقاس بكثافة المنشات الاقتصادية نسبة إلى عدد السكان النشطين ، وهذا المؤشر محدود . فان كثافة المؤسسات في المنطقة العربية ظلت محدودة جدا بالمقارنة مع المناطق الأخرى ، ويعيق هذا الأمر الحركية الصناعات الناشئة ، وتوسع النسيج الاقتصادي العربي وتجدد حيوته بالقدر الكافي .(احمد منير،2015، ص 51)

يعود تدني معدلات الريادة إلى أسباب مؤسسية واقتصادية و تشريعية عديدة ، لكنه يعود أيضا إلى قصور المنظومة التدريبية في الإعداد للعمل الحر والتأهيل له. لذالك اتجه الخيار إلى تركيب مؤشر عن ريادة الأعمال لخريحي التعليم التقني والتدريب المهني يضم مؤشرات عن مكونات فرعية هي :

ـ سياسات التعليم والتدريب الداعمة لريادة الأعمال .

ـ مدى توفر حاضنات الأعمال في مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني .

ـ نسبة الخرجين الراغبين في إقامة مشاريع من إجمالي الخريجين.

ـ سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

ـ كثافة الأعمال الجديدة.(احمد منير،2015، ص 51)

يتبين بوضوح للمتأمل في مؤشرات هذه الدوائر الثلاث (عرض قوى العمل ، الطلب على قوى العمل ريادة الأعمال) إن صعوبات إدماج الباحثين عن عمل ، وتدني مستويات الريادة الاقتصادية لدى الشباب مرتبطة اشد الارتباط بمؤشرات التمكين ومدى قدرة قطاع التعليم الفني والتدريب المهني على توفيرها لرواده.(احمد منير ،2015،51)

من هذا المنطلق ، تندرج قدرات التمكين ضمن مؤشر المعرفة العربي.

وقد أسندت الأوزان الترجيحية بالتساوي بين الدائرة الأولى (عرض قوى العمل : 40 في المئة) والدائرة الثانية (الطلب على القوى العاملة : 40 في المئة) باعتبارهما في الدرجة نفسها من الأهمية .

فتأهيل الموارد البشرية مهنيا ومعرفيا و سلوكيا لا يستمد جانبا كبيرا من مشروعيته إلا من خلال المساهمة الفاعلة في الدورة الاقتصادية عبر التوظيف المباشر في سوق العمل آو من خلال العمل المستقل . بالتالي يحكم التوظيف في مسارات الإنتاج والخدمات المختلفة بجودة مخرجات المنظومة التدريبية والتعليمية عموما ، بينما يعتمد الوزن المسند إلى الدائرة الثالثة (ريادة الأعمال 20 في المئة) على اعتبارات برغماتية ، صحيح أن الريادة مهمة كمدخل أساسي إلى معالجة إشكالية البطالة ، وتوسيع النسيج الاقتصادي وتطوير محتوياته المعرفية وتجديدها ، ومن ثم الى المساهمة في الارتقاء بمؤشر المعرفة في اقتصاديات المنطقة العربية ، لكن تحول دون هذه الريادة معوقات عديدة منها ، على وجه الخصوص ، الإبعاد الثقافية لدى الشباب العربي ، المتمثلة في العزوف عن الإقبال على العمل الحر من هذا المنطلق ، يتطلب مفعول الريادة وقتا أطول لتقييم أثره الفعلي . وهو ما ادى إلى تغليب العمل عرضا وطلبا ، دون إغفال الريادة كبعد ثالث يعكس يعكس تطورات أسوق العمل . ويوضح الجدول 1 توزيع هذه الأوزان على مختلف المكونات الفرعية للدوائر الرئيسية (احمد منير،2015،ص51)

6-مؤشرات التعليم التقني والتدريب المهني :

مؤشر عرض قوى العمل
1- الالتحاق 25 = بالمئة 2- العدالة الاجتماعية = 25 بالمئة 3- مؤشر الانفاق = 25 بالمئة 4- الحكومة = 25 بالمئة
1- الالتحاق لا يشتمل على مؤشرات فرعية 2- العدالة الاجتماعية تتركب من مؤشرين لهما الوزنان التاليان : 2.1.مؤشر الالتحاق على مستوى النوع الاجتماعي = 50 في المئة (من مؤشر العداة الاجتماعية) 2.2. مؤشر الالتحاق على مستوى الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة = 50 بالمئة (من مؤشر العدالة الاجتماعية). 3- مؤشر الأنفاق مركب هو الأخر من مؤشرين لهما الوزنان التاليان : 1.3. معدل الإنفاق على التعليم نسبة إلى الموازنة العامة = 50 في المئة (من مؤشر الإنفاق). 2.3. معدل الإنفاق على التعليم نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي = 50 في المئة 4 - مؤشر الحوكمة مركب من ثلاث مؤشرات ذات الأوزان التالية: 1.4. المؤشر المؤسسي لإدارة نظم التعليم التقني والتدريب المهني = 30 في المئة (من مؤشر الحكومة) 2.4. مستوى الشراكة مع القطاع الخاص = 30 في المئة من مؤشر الحكومة 3.4. مصادر التمويل (العام/الخاص) = 40 في المئة (من مؤشر الحكومة).

مؤشر الطلب على القوى العاملة = 40 في المئة
الاوزان المقترحة
5- العائد الاجتماعي = 50 في المئة 6- العائد الاقتصادي = 50 في المئة 5- العائد الاجتماعي مركب من خمس مؤشرات ذات الأوزان التالية : 1.5. معدل البطالة العام = 8 في المئة (من مؤشر العائد الاجتماعي) 2.5. معدل بطالة الشباب = 17 في المئة (من مؤشر العائد الاجتماعي) 3.5. معدل بطالة المرأة = 25 في المئة من مؤشر العائد الاجتماعي 4.5. معدل إدماج الخرجين في فرص عمل مؤجر = 25 في المئة (من مؤشر العائد الاجتماعي) 5.5. مدة انتظار الخرجين للحصول على فرصة عمل بعد التخرج = 25 في المئة (من مؤشر العائد الاجتماعي). 6- العائد الاقتصادي مركب من ثلاث مؤشرات ذات الأوزان التالية : 1.6. علامات رضا أصحاب العمل = 60 في المئة (من مؤشر العائد الاقتصادي) 2.6. نسبة استدامة العمل = 20 في المئة (من مؤشر العائد الاقتصادي) 3.6. فرص التدريب المستمر في المؤسسة = 20 في المئة (من مؤشر العائد الاقتصادي)

(احمد منير،2015، ص 52)

مؤشر الريادة = 20 في المئة
لا تشتمل اي من المؤشرات التالية على مؤشرات فرعية
7- سياسات التعليم والتدريب الداعمة لريادة الأعمال = 16.66 في المئة 8 - مدى توفر حاضنات الأعمال = 16.66 في المئة . 9 - نسبة الخريجين الذين يرغبون في إقامة مشروع = 16.66 في المئة 10- نسبة الخرجين الذين أنجزوا مشاريعهم =16.66 في المئة . _____ 7- سهولة ممارسة أنشطة الأعمال = 16.66 8- كثافة الأعمال الجديدة = 16.66 في المئة.

6-1حصيلة الاستشارات الفردية والجماعية :

سعيا الى توسيع مساحة التوافق بشان توضيح واقع منظومة التعليم التقني والتدريب المهني ورصد صعوباته ونقائصه ، وتحديد مؤشرات قياس أدائه وتوزينها ، عقدت استشارات فردية وجماعية مع عدد من الخبراء والمختصين الميدانيين في هذاالمجال .من ابرز ما تمخضت عنه هذه الاستشارات مايلي :

ـ الاهمية القصوى لوضع مؤشرات قياسية لمنظومة التعليم التقني والتدريب و مؤشرات المعرفة العربية عموما.

ـ واقع الافتقار الى البيانات عن دوليا وعربيا من التعليم التقني والتدريب المهني في المنطقة العربية

ـ صعوبة إجراءات المقارانات بين البلدان العربية بسبب عدم تجانس البيانات الإحصائية في حالة توفرها. (احمد منير،2015، ص 53)

7ـ مشاكل التعليم المهني والتقني في الدول العربية:

7-1-نظم معلومات سوق العمل:

تعاني معظم الدول العربية إما من عدم توافر نظام وطني كفؤ لمعلومات سوق العمل مخرجات أنظمة التعليم ومنها التعليم والتدريب الطلب على القوى العاملة والعرض (يغطي من القوى العاملة أو وجود نظام معلومات لا يوفر معلومات حديثة في الوقت المناسب وقد أصدر .وبشكل دقيق المهني والتقني واضح ييسر عملية الموازنة بين العرض والطلب مؤتمر العمل العربي في دورته الرابعةوالثلاثين المنعقدة في آذار لتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بسوق العمل وتحليلها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية هذا الجانب حيثّ أكدت الحاجة إلى تصميم شبكة معلومات حول القوى العاملة والتشغيل وتنفيذها من العربية لإنشاء قاعدة بيانات خلال شبكة اتصال عالميةُيتابع من خلالها القرار 2007 الذي يدعو الدول رقم1356 مؤشرات سوق العمل في البلدان العربية وتنبع أهمية مثل هذه القرارات والتوجهات من أن ضعف المعلومات والبيانات المتعلقة بالموارد البشرية، سواء من حيث شموليتها أم دقتها، يؤدي إلى صعوبات لدى رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات، واتخاذ القرارات فيما يتعلق بقضايا التشغيل والبطالة، كما يؤدي إلى معوقات لدى إجراء الدراسات والبحوث و أنشطة التقويم في مجالات العمل. ولا يخفى أن مثل هذه المعلومات والبيانات تتناول المكونات الثلاثة للموارد البشرية، وهي جانب العرض من القوى العاملة الذي يتضمن نظم تنمية الموارد البشرية، وجانب الطلب

عليها الذي يتضمن متطلبات المؤسسات الإنتاجية، وكذلك الروابط والقنوات بين الجانبين التي تشتمل على خدمات التشغيل(محمد عبد الله هاشمي،2017،ص17).

وهكذا يهدف إنشاء قاعدة معلوماتية عن سوق العمل، عن طريق شبكة عربية لهذا الغرض، إلى التعرف إلى خصائص سوق العمل وعلى التغيرات التي تطرأ عليه، بما يساهم في وضع السياسات والإجراءات والبرامج اللازمة للتعامل مع هذه الخصائص والمتغيرات، و إجراء الإسقاطات والتنبؤات حول مؤشرات الموارد البشرية لخدمة صاحب القرار، وراسم السياسات والباحث عن عمل و صاحب العمل وغيرهم. (محمد عبد الله هاشمي،2017،ص17).

7-2- نظرة المجتمع للتعليم التقني والمهني:

ساهمت أنظمة التعليم في الدول العربية في تكوين النظرة السلبية للمجتمع نحو التعليم والتدريب المهني في معظم الدول العربية، إذ يمثل خيار التعليم والتدريب التقني والمهني خيار من لا خيار له من حيث قبول الطلاب ذوي التحصيل العالي في مسار التعليم الثانوي الأكاديمي، وتحويل ذوي التحصيل المتدني نحو مسار التعليم الثانوي المهني، ومن ثم الأدنى إلى مسار التدريب المهني، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يؤدى غياب أداء منظومة توجيه و إرشاد مهني فاعلة أو ضعفها في مرحلة التعليم الأساسي بخاصة ومرحلة التعليم الثانوي بعامة إلى خلل في اتخاذ الطالب قرار الخيار المهني وفقًا لقدراته وميوله واهتمامه.

(محمد عبد الله هاشمي،2017،ص18).

7-3-عزوف الطلبة وقلة رغبتهم الالتحاق بالتعليم المهني والتقني:

تعاني نظم التربية والتعليم العالي في الدول العربية عن عزوف التحاق الطلبة بالتعليم التقني المهني، والسمة العامة للطلبة الملتحقين بهذا التعليم هو انخفاض معدلات التحصيل الأكاديمي للطلبة الذين تعذر قبولهم في التعليم الأكاديمي بالمرحلة الثانوية لمن أنهوا التعليم الأساسي أو التعليم الجامعي لمن أنهوا التعليم الثانوي، وهذه الظاهرة تحول دون تطوير التعليم التقني والمهني من حيث أعداد الملتحقين به بسبب قلة رغبة الطلبة للالتحاق به، ومن حيث إدخال ثقافات جديدة عالية السوية يصعب على الطلبة ذوي القدرات المنخفضة استيعابها، والعمل المبدع فيها لاحقا وقد عالجت بعض الدول العربية أسباب عزوف الطلبة عن التعليم التقني والمهني من خلال الحوافز المادية وفتح المجال أمام الخريجين المتفوقين من إكمال درا ستهم، وفتح المجال أمام ترقيتهم. (محمد عبد الله هاشمي،2017،ص18)

كنظرائهم الجامعيين إلا أن عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني والمهني هو الأمر السائد في غالبية الدول العربية ومن أهم أسباب عزوف التحاق الطلبة ما يأتي:

7-3-1- طبيعة نظم التربية والتعليم

لقد تطورت نظم التربية والتعليم العالي في معظم الدول العربية، لكن هذا التطور لم يكسبها مرونة كافية لإفساح المجال أمام الخريجين من نظم التعليم والتدريب التقني والمهني بمتابعة درا ستهم لمراحل أعلى. (محمد عبد الله هاشمي،2017،ص19).

فمثلا خريجو التدريب المهني لا يتقدمون لامتحان الثانوية المهنية، وخريجو الثانوية المهنية فرصهم محدودة جدا لإكمال دراستهم الجامعية، أو حتى الالتحاق بالتعليم التقني في مجال دراستهم وتدريبهم، وكذلك الحال فإن خريجي التعليم التقني نادراً ما يفسح المجال أمامهم لاستكمال دراستهم الجامعية في مجال التخصص. (محمد عبد الله هاشمي،2017،ص19).

إضافة إلى ذلك ينظر المسئولون في نظم التربية والتعليم إلى التعليم التقني والمهني بأنه اقل مستوى من التعليم الأكاديمي والجامعي، ويعملون على تشجيع الطلبة على الالتحاق بالتعليم الأكاديمي وعلاوة على ذلك فإن نظم التربية والتعليم العالي جامدة الهياكل، إذ لا تتوافر نظم التعليم التقني والمهني الثنائي والتعاوني والمتناوب والمسائي الذي يجمع بين العمل والدراسة أو التعليم الموازي للعاملين في قطاعات الإنتاج والخدمات. (محمد عبد الله هاشمي،2017،ص19).

7-3-2-النظرة الاجتماعية:

نتيجة الركود الحضاري الذي أصاب الأمة العربية خلال القرون الماضية عزفت الشعوب عن احترام العمل اليدوي ومجدت العمل الفكري، فما زالت النظرة السلبية المتوارثة للعمل المهني والعمل اليدوي متدنية المكانة الاجتماعية لخريجي التعليم التقني مقارنة مع خريجي الجامعات، مما دفع الطلبة في الدول العربية للتوجه للدراسات الأكاديمية والجامعية تمهيداً للعمل الإداري بدلاً عن الالتحاق بالبرامج المهنية والتقنية تمهيداً للعمل المهني والمنتج والمهنية والنزوع إلى الالتحاق بالبرامج النسوية أو الكتابية فيها، وعلاوة على يقتصر وجود المدارس والمعاهد التقنية على المدن الكبيرة، وبذلك تحرم الأرياف من التطور في مجال المهن والتقنيات الحديثة. (محمد عبد الله هاشمي،2017،ص19).

7-3-3- التوجيه والإرشاد المهني

تفتقر نظم التربية والتعليم في الدول العربية إلى برامج التوجيه والإرشاد المهني لتوعية التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي، و أولياء أمورهم ب أهمية التعليم المهني، وكذلك غياب برامج التوعية في مرحلة الثانوي للتعريف بالتعليم التقني تمهيداً لتهيئة الطلبة لحياة عمل منتجة.

والقصور الأول في هذا المجال هو غياب مادة التربية المهنية الدراسية للتعليم الأساسي أو من(التكنولوجية) التعليم الثانوي وهذه المادة تعمل كتطبيق عملي للتوجيه المهني للطلبة. والقصور الثاني هو غياب مراكز الإرشاد المهني في المدارس الأساسية والثانوية أو في مديريات التربية في المحافظات والولايات، والتي من المفروض أن تعرف الطلبة بعالم العمل، وفر ص المهن والعمل المتاحة في قطاعات الإنتاج والخدمات في المحافظة أو الدولة، تمهيداً لالتحاقهم ببرامج التعليم التقني والمهني. (محمد عبد الله هاشمي،2017،ص20).

والقصور الثالث هو عداء الهيئات الإدارية والتدريسية والأكاديميين لكل ما هو في غير تخصصه، وبخاصة التربية المهنية والتعليم المهني، مما يؤثر سلبياً في اختيار الطلبة لمسارات التعليم التقني والمهني. (محمد عبد الله هاشمي،2017،ص20).

والقصور الرابع هو غياب التوعية المهنية في الإعلام الجماهيري بإمكاناتها الكبيرة للت أكيد على الطلبة وأولياء أمورهم، وحثهم الإيجابي على التوجه الى برامج التعليم التقني والمهني(محمد عبد الله هاشمي،2017،ص20).

7-3-4-ضعف التفاعل مع مؤسسات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية:

تقوم قطاعات المجتمع، وبخاصة منظمات أصحاب العمل كغرف الصناعة والتجارة ومنتسبيها واتحاد نقابات العمال، والنقابات المهنية ومنتسبيها بالمساهمة مع أجهزة التعليم التقني والمهني في تطوير المناهج والخطط الدراسية والكتب وتدريب الطلبة، ويختلف هذا التعاون من بلد لآخر، ولكن إذا ما قورن بما تقوم به الجهات في الدول الصناعية، فإنه غير مناسب ودون المستوى المطلوب لأسباب عدة منها:

لا تساهم معظم مؤسسات الإنتاج والخدمات بالقطاع الخاص في تمويل التعليم والتدريب التقني والمهني، ويتردد بعضها بالسماح للطلبة بالتدريب في مرافقها

تفوق بعض قطاعات الإنتاج والخدمات على المدارس المهنية والمعاهد التقنية في نوعية التجهيزات والمعدات المتوافرة التي تتعامل معه

تجنب مؤسسات القطاع الخاص في بعض الدول، وبخاصة دول الخليج العربي استخدام خريجي التعليم والتدريب التقني والمهني وتفضل العمالة الفنية الوافدة لأسباب تتعلق بالنوعية ومستوى الأجور

ضعف انفتاح بعض المعاهد التقنية والمدارس المهنية على الفعاليات الإنتاجية والخدمية في المجتمع في مجال التدريب والصيانة والمشورة الفنية(محمد عبد الله هاشمي،2017،ص21).

8- أهمية التعليم المهني :

للتعليم المهني والتقني دور هام في بناء المجتمعات لما يوفره من قوى بشرية لازمة لمسايرة التقدم العلمي ، ومواكبة البلدان المتقدمة لذالك نجد أن له دور حيويا في :

1- توسيع أفاق التعليم بجعله مدخلا إلى عالم العمل ، وعالم التكنولوجيا ومنتجاتها وذالك عن طريق دراسة المواد والأساليب التقنية والمهنية وعملية الإنتاج والتوزيع وإدارة المنشات في مجموعها ، وتوسيع نطاق عملية التعلم عن طريق الخبرات العملية.

2- توجيه الدارسين من المهتمين بالتعليم التقني والمهني والقادرين عليه نحو هذا النوع من التعليم بوصفه إعدادا لمزاولة المهنة.

3- استخدام التدريب كأسلوب من أساليب التحفيز والترقية والجدارة .

4 - عادة ما تكون الخبرات المتاحة لكثير من العاملين في المنظمات الحكومية، قد تم اكتسابها منذ زمن بعيد وبالتالي لابد من إعادة تدريبهم باستمرار.(د.علي السلمي، 1985،ص32)

ويرى الباحث ان التعليم التقني والمهني أهمية بالغة في بلادنا لطبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها ، فهي مرحلة بناء وتعمير ، وهي تحتاج لمزيد من الكوادر الماهرة القادرة على المشاركة الفعالة في بناء الوطن في شتى الميادين .(ا.د.فؤاد العاجز،2008،ص7.8)

9- أهداف التعليم المهني :

إن برامج التعليم المهني تشترك بمجموعة من الأهداف العامة سواء كانت هذه البرامج لإعداد الدارس لمزاولة مهنة معينة ، أو لرفع كفاءته في المهنة التي يمارسها ضمن مفهوم التعليم المتواصل والتربية المستدامة ، أو لتطعيم التعليم العام بجوانب مهنية وتقنية .ومن ناحية اخرى يتميز كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة لبرامج التعليم المهني بأهداف خاصة تمليها طبيعة هذه البرامج والفئات المستهدفة فيها :

9-1-فالهداف العامة تتمثل في :

1- تنمية الاتجاهات الايجابية لدى المتدربين لاحترام العمل والنظر إليه كا احد القيم الرئيسية التي يستمد منها المجتمع توجهات نموه وتطوره.

2ـ في مجال التنمية الفردية ، المساهمة في تحقيق تنمية متوازنة للقدرات الجسمية والعقلية والوجدانية والقيم الأخلاقية والجمالية لديه ، كذالك توفير التسهيلات المناسبة لحصول الفرد على المهارات التي تتجاوب مع حاجاته ورغباته ، والنمو بذالك لأقصى ماتؤهله له قدراته وتساهم في تحسين الفرص أمامه .إن تحقيق هذا الهدف يستدعي ان تصمم برامج التعليم المهني لتراعي خصائص الفئات المستهدفة والفروق الفردية ، وان تبنى على أساس فني وعلمي متين ، وان تكون ذا قاعدة عريضة بعيدة عن التخصص الضيق ، مراعية لمتطلبات الفرد و تطلعاته.

3ـ في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية : الموائمة بين المهارات التي يحصل عليها الطالب عن طريق التعليم المهني وبين حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذالك الموائمة بين الحاجات القائمة والمتوقعة من مختلف المستويات والتخصصات وبين برامج الإعداد المهني بشكل عام.

إن تحقيق هذا الهدف يستدعي التنسيق والتجاوب بين حاجات الاقتصاد ومجالات العمل بين البرامج التدريبية ، كما يستدعي تجديد البرامج التدريبية وتطويرها حسب الحاجة ، وكذالك توفير أنواع مختلفة من التدريب لدخول المهنة آو تغييرها آو لرفع كفاءة العاملين وغير ذالك ، تجاوبا مع الحاجات المتطورة لمجالات العمل المختلفة .

4ـ تعزيز قدرات الدارس على فهم المبادئ العلمية والتطبيقات التقنية المستخدمة في مختلف مجالات العمل والإنتاج . وهذا يستدعي توثيق العلاقات بين المهارات الأدائية والمعلومات والمفاهيم العلمية والفنية ، كم يستدعي الاستفادة من التجارب الميدانية والتطبيقات في مواقع العمل والإنتاج بقدر الإمكان.(مي فتحي أبو عصبة،2005،ص 34.35)

5ـ تعميق فهم الدارس للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مجالات العمل مما يستدعي تهيئته للاندماج في الحياة العملية . إن تحقيق هذا الهدف يقتضي مجهدا من التعليم المهني ، يقترن بالعديد من الممارسات السليمة والمفيدة ومن هذه الممارسات :

اـ الاقتصاد والاهتمام بعناصر كلفة العمل والإنتاج

ب ـ الربط بين نوعية المنتجات وتكاليفها ومتطلبات السوق واحتمالاته.

ج ـ السلامة والأمن للإفراد والتجهيزات .

دـ المحافظة على البيئة وحمايتها من أثار العمل المهني.

هـ ـ التعرف على تشريعات العمل والعلاقات المهنية .

6ـ تنمية القدرات الإبداعية من ناحية والاتجاهات نحو العمل المهني بأبعاده ومتطلباته وقيوده المختلفة من ناحية أخرى ، وينعكس تحقيق هذا الهدف لدى الدارس على نوعية الأعمال وأساليب التدريس التي يلجا إليها مصمم البرامج والقائم على تنفيذه من المعلمين المهنيين.

7ـ المحافظة على التقاليد الحرفية الوطنية ونقلها وتطويرها ، وذالك من خلال الأنماط المحلية والبيئية التي تراعي عند تصميم برامج التعليم المهني وتنفيذها.

8ـ الانسجام مع مبدأ التعليم المستمر والتربية المستدامة ، وذالك بالنظر الى التعليم المهني على انه حلقة من حلقات نمو الفرد المتواصل.

9-2- الأهداف الخاصة للتعليم المهني :

اـ تمثلت الأهداف الخاصة للتعليم المهني الذي يشكل جزءا من إعداد المتدرب لمزاولة المهنة كمايلي :

1ـ اكتساب المهارات التي تؤهل الدارس لممارسة مجموعة من الأعمال في مهنة معينة ضمن مستوى محدد.

2ـ اكتساب قاعدة عريضة من المهارات لتوسيع أفاق العمل امام الدارس وزيادة فرص الاستخدام لديه ، ومساعدته على الرقي بمستوى أدائه. وهذا يستدعي الابتعاد عن التخصصات الضيقة والمهارات المحدودة .

ب ـ تمثلت الأهداف الخاصة للتعليم المهني لرفع كفاءة الدارس في المهنة التي يمارسها كمايلي :

1ـ تمكين الدارسين الكبار من تدارك أوجه النقص في إعدادهم المهني السابق.

2ـ مساعدة الفرد على تحديث مهاراته العملية وتجديدها في الحقل المهني الذي يمارسه وتمكينه من متابعة التطورات التي تطرا على مهنته ، وذالك من خلال التدريب على الالات ومعدات جديدة او على أساليب عمل جديدة.(مي فتحي ابو عصبة،2005،ص 36).

3ـ توسيع أفاق المهنة أمام الفرد وتحسين فرص العمل المتاحة له.

4ـ رفع مستوى أداء العامل وتحسين إنتاجيته كما ونوعا.

5ـ الانتقالية من مستوى جديد في المهارة إلى رتبة أعلا في العمل ، ويصمم برنامج التدريب العملي في هذه الحالة لتحقيق متطلبات المستوى او الموقع الجديد للعامل.

ج ـ تمثلت الأهداف الخاصة بالتعليم الذي يشكل جزءا من الجوانب المهنية والتقنية في التعليم العام كما يلي :

1ـ المساهمة في توسيع أفاق التعليم العام ، ومد جسر بينه وبين عالم العمل والإنتاج عن طريق الخبرات العملية والممارسة التطبيقية التي يقوم بها الطالب.

2ـ توجيه الطلبة نحو مهنة المستقبل ، وذالك بتزويدهم بخبرات مهنية وعملية متعددة لتمكينهم من الاختيار السديد لمهمتهم.

3ـ استغلال المهارات العملية لممارسة نشاطات مفيدة ذات مردود اقتصادي في أوقات الفراغ في البيت والمجتمع مما يساهم في تحسين البيئة ونوعية الحياة.(المصري، 1990،ص21.22).

4ـ تزويد الطلبة الذين لا يواصلون تعليمهم النظامي بمجموعة من المهارات التي تساعدهم على تنمية الاتجاهات المناسبة للعمل والغايات الأساسية للتعليم المهني كما يراها ايفانزوهر لأي منهاج مدرسي عام للتعليم المهني مرتبة تاريخية(المصري، 1990،ص21.22).

ومن اهداف التعليم المهني :

- تنمية مهارات التفكير التأملي لدى المتدربين وقدراتهم البحثية من خلال بحوث العمل أو المشاغل والدورات التدريبية
- تنمية وعي المتدربين بالمستجدات التربوية وتفهم التوجهات الحديثة والأسس التي قامت عليها .
- الاستفادة من خبرات ومعارف ومهارات المصادر البشرية في تطوير وتنمية معارف ومهارات العاملين في الميدان التربوي .
- تعريف المتدربين بأدوارهم المختلفة وتزويدهم بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من أداء تلك الأدوار بفاعلية وكفاءة .
- إتاحة الفرص أمام المتدربين لتفهم العلاقة الوثيقة بين النظرية والتطبيق في التربية والتعليم .
- تنمية الوعي لدى المتدربين بالحاجة إلى تقبل التغيير والاستعداد له، وبذل الجهد لوضع التغيرات التربوية موضع الاختبار والتجربة والإسهام في عملية التطوير والتجديد .

(م.جرجس الغضبان،1998،ص23)

خلاصة :

ومن ما يمكن استنتاجه خلال هذا الفصل أن التعليم المهني والتدريب التقني يعتبران من الأسس و مبادئ التعليم التي تساهم في رفع من كفاءة التلميذ وتطور من قدراته التي يطمح إليها وتساهم في صقل موهبته كما وان الدول الروبية سعت إلى تطبيق هذا المبدأ سعيا منها إلى تكوين شخصية التلميذ منذ الصغر وذالك باستخدام مختلف الوسائل المساعدة في أي تخصص يتجه إليه التلميذ سواء كهروا تقني آو النجارة أو تصنيع الأجهزة وخير دليل على هذا نجد سويسرا والتي تعتبر من الدول الرائدة في هذا المجال بحيث تعتمد على مراكز التعليم المهني بنسبة 83 بالمئة بحيث يتجه معظم الطلاب بعد التخرج من المرحلة الثانوية إلى مراكز تصنيع المعدات كالساعات وبهذا تحقق ربحا كبيرا بفضل هذا المنتوج وتبلغ نسبة البطالة فيها 3 في المئة فقط أما بما يخص الدول العربية فبدأت تعطي اهمية لهذا المجال وهذا مانجده في كل من السعودية والأردن وفلسطين و مصر والجزائربشكل اقل وأصبحت بعض الدول تحقق نجاحا كبيرااذ أصبحت لها القدرة على تخريج كوادر تقنية لهم القدرة على التصنيع وإبراز كفاءاتهم على غرار الدول الخارجية .

الفصل الثالث:

تمهيد:

تعد الموارد البشرية إحدى المقاييس التي تقاس بها الثروة، ثروة الشعوب باعتبارها موارد تؤثر على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للدول، حيث أن العنصر البشري و درجة كفاءته هو عامل حاسم لتحقيق التقدم، و لهذا تأتي أهمية العناية بتنمية الموارد البشرية من جوانب متعددة فالجانب الأول اقتصادي يتمثل في الموارد البشرية المؤهلة و المدربة، أما الجانب الثاني فهو جانب اجتماعي و يتمثل في أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية و الفكرية و يكسبه الأنماط و القيم السلوكية المتوازية، أما الجانب الثالث المهم فهو الأمني، حيث أن التعليم و التدريب المهني يوفر فرص التعليم و العمل للكوادر العلمية و المهنية القادرة على البحث و الابتكار و الاختراع بما يناسب سوق العمل و يسهم في إحداث نقلة حضارية و تقدم تقني في مجالات الحياة المختلفة للمجتمع كما و يعد التعليم و التدريب المهني مدخل في إستراتيجية التنمية، و هو المفتاح الذي يمكنه تغيير عالم العمل و الاقتصاد، و الحد من الفقر، و تحسين البيئة و نوعية الحياة و المعيشة، لذلك فان الإعداد المباشر للعمل هدف للتعليم المهني، و ذلك من خلال تقديم المعرفة و إكساب المهارات و ربط المعرفة بالممارسة باعتبار ذلك جزءا أساسيا من تدريب الفرد للحياة العملية و تأهيله لها و أن ربط المهارات بمتطلبات سوق العمل و الحياة معيارا لجودة التعليم و التدريب المهني الذي يرتبط بفضل التشغيل للخريجين و استيعابهم وفق اختلاف مجالاتهم و مهاراتهم و الميزة التنافسية و القدرة على تقديم الإبداعات لتحسين الإنتاج و الإنتاجية و التوظيف التطبيقي لمعارفهم المكتسبة.

1- سياق نشأة التعليم المهني في الجزائر :

في إطار إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين في الجزائر ، جاء التعليم المهني سنة بالمئة200230 ، لتنويع وإثراء الفضاء التربوي الجزائري ، وذلك قصد استقطاب ما يقارب إلى 40 من تعداد التلاميذ الناجحين للطور مابعد الإجباري .(التعليم المهني الناجح 2018، ص2)

تنظم عملية توجيه التلاميذ نحو هذا المسار طبقا للمادة13 من القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهني والمادة 52 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية . (التعليم المهني الناجح 2018،ص2)

2. مفهوم مسار التعليم المهني في الجزائر :

يجد التعليم المهني سنده القانوني في المادة 10 من القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهني ، الذي يعرفه كما يلي (هو كل تعليم أكاديمي وتأهيلي ممنوح من مؤسسات التعليم المهني بعد الطور الإجباري في مؤسسات التربية الوطنية.(التعليم المهني الناجح،2018،ص2)

من غايات التعليم المهني ، التحضير لولوج عالم الشغل (الغاية الأولى) كما يسمح بالالتحاق بتكوينات من مستويات اعلي ، امتدادا للفرع المتبع. (التعليم المهني الناجح،2018،ص2)

ولتحقيق هذه الغايات ، فان تلاميذ التعليم المهني يستفيدون من تعليم تكنولوجي ومهني ، يسمح لهم بممارسة نشاط مهني ، وكذالك تعليم عام يمنح لهم ثقافة عامة ومعارف قاعدية ضرورية لتكوينهم مدى الحياة .كما يتابعون فترات للتكوين في الوسط المهني. (التعليم المهني الناجح،2018،ص2)

يعرف التعليم المهني بأنه نوع من أنواع التعليم النظامي أما أن يكون ضمن مسارات التعليم الثانوي بشقيه العلمي و النظري و الذي يؤهل صاحبه ضمن بعض الشروط إلى الالتحاق بمراحل الدراسة الجامعية، و أن يكون ضمن مركز التدريب المهني التي توفرها الحكومات ضمن مبادراتها لتعليم الأفراد الناجحين في مراحل التعليم الثانوي.(الفضيل ،2010،ص6)

3. ميادين التعليم المهني في الجزائر :

1.3. ميدان التعليم التكنولوجي والمهني

تم اعداد برامج التعليم التكنولوجي والمهني وفق المقاربة بالكفاءات وتقدم في شكل مراجع (ريفيرونتيل). (التعليم المهني الناجح،2018،ص2)

يتضمن ميدان التعليم المهني ، حجما ساعيا اسبوعيا يقدر 20 ساعة من الحجم الساعي الاجمالي. (التعليم المهني الناجح،2018،ص2)

2-3- ميدان التعليم التعليم العام :

تعتبر برامج التعليم العام برامج مشتركة لجمّع الشعب و تتضمن تسعة (09) مواد وهي كالتالّي:

(الرياضيات ، العلوم الفيزيائية ،الاعلام الالي ،اللغة العربية ،التاريخ، اللغة الفرنسية ،اللغة الانجليزية ، الحياة الاجتماعية والمهنية والرياضة).

للاشارة ، فان برنامج ميدان التعليم العام ، هونفسه البرنامج المدرس في مؤسسات التعليم للتربية الوطنية ، تم تكييفه مع خصوصيات التعليم المهني.

يتضمن ميدان التعليم العام ،حجما ساعيا اسبوعيا يقدر ب 16 ساعة اي بنسبة تمثل % 40 من الحجم من الحجم الساعي الاجمالي . (التعليم المهني الناجح،2018،ص3)

4 ـ فترات التكوين في الوسط المهني :

يتضمن مسار التعليم المهني ،فترات تكوين في الوسط المهنيوالتي تتراوح بين 6 و8 اسابيع في السنة ، حسب كل اختصاص .

تنظم هذه الفترات بالتناوب بين مؤسسة التعليم المهني والمؤسسة المستقبلية اين يجرى التكوين التطبيقي للتلميذ. (التعليم المهني الناجح،2018،ص3)

تعتبر فترات التكوين في الوسط المهني جزءا مهما من برنامج التكوين الذي يحدد الكفاءات التي ينبغي اكتسابها في الوسط المهني. (التعليم المهني الناجح،2018،ص3)

يوضع تلميذ خلال كل فترة تكوين في الوسط المهني ، تحت مسؤولية مؤطر يعين من قبل المؤسسة المستقبلة لمتابعة انشطته ، وهذا بالتنسيق مع الفريق البيداغوجي لمعهد التعليم المهني التابع له. (التعليم المهني الناجح،2018،ص3)

5ـ نماذج معاهد التعليم المهني في الجزائر:

تم تحديد خمسة نماذج لمعاهد التعليم المهني وهي كما يلي :

ـ النموذج الصناعي : يضم مهن صناعية

ـ النموذج الزراعي : يضم مهن زراعية

ـ نموذج فندقة وسياحة: يضم مهن الفندقة والسياحة

ـ نموذج البناء والاشغال العمومية : يضم مهن البناء والاشغال العمومية

ـ نموذج ادارة وتسيير : يضم مهن الادارة ، التسيير والخدمات.

تشمل المعاهد المشتغلة حاليا ، تخصصات في المهن الصناعية ، في انتظار برمجة وفتح تخصصات في المهن الصناعية في انتظار برمجة وفتح نخصصات اخرى في المجالات المذكورة اعلاه.
(التعليم المهني الناجح،2018،ص6)

تقدر طاقة الاستيعاب لكل معهد تعليم مهني ، ب 1000 منصب بيداغوجي و 300 سرير للداخلية وهذا من اجل استقبال التلاميذ الولايات والمناطق الاخرى التي لا تتوفر على معاهد التعليم المهني

بسبب غياب النسيج الاقتصادي الملائم ، او اختيار التلاميذ تخصصا لا يتوفر عليه معهد مقر اقامتهم. (التعليم المهني الناجح،2018،ص6)

يجمع كل معهد ثلاث (3) تخصصات من نفس الشعبة المهنية وذالك حسب النسيج الاقتصادي المتواجد فيه.

يسمح هذا النوع من التنظيم ، باقتصاد معتبر من جانب التجهيزات والتاطير ، كون ان هذه التخصصات تتضمن محتويات تكوين مشتركة. (التعليم المهني الناجح،2018،ص6)

6- معاهد التعليم المهني في الجزائر :

معهد التعليم المهني	الاختصاصات
بني مراد (البليدة)	ـ الصيانة الصناعية ـ تركيب وصيانة الأنظمة الطاقوية خيار: *التبريد الصناعي والتكييف ـ تقنيات الكهرباء
باتنة	ـ تركيب وصيانة الأنظمة الطاقوية : التبريد الصناعي والتكييف ـ تقنيات الكهرباء ـ الصيانة الصناعية
علي منجلية (قسنطينة)	ـ تقنيات كهربائية ـ الانتاج الميكانيكي ـ صيانة انظمة الإعلام الآلي
العلمة (سطيف)	ـ تركيب وصيانة الأنظمة الطاقوية خيار: التبريد الصناعي والتكييف ـ تقنيات الكهرباء ـ الصيانة الصناعية
بسكرة	ـ تركيب وصيانة الانظمة الطاقوية خيار: التبريد الصناعي والتكييف ـ صيانة انظمة الاعلام الالي ـ الالكترونيك الصناعية
باحمد الهادي (سطيف)	ـ الاعلام الي:خيار:الشبكات ـ تقنيات البيع ـ صيانة أنظمة الإعلام ألي
ارزيو (وهران)	ـ الصيانة الصناعية ـ الإنتاج الميكانيكي

(التعليم المهني الناجح،2018،ص7)

ومن جهة اخرى ، فتحت ثلاث معاهد للتعليم المهني ابوابها ابتداء من الدخول التكويني لدورة سبتمبر 2018 بكل من ولايات: البويرة والبليدة والاغواط .

تتوفر هذه الهايكل الجديدة على وسائل الإقامة (الداخلية) والإطعام ، تسمح باستقبال التلاميذ طالبي التكوين ، من مختلف جهات الوطن.

وللإشارة ، ولقد تم خلال شهر جانفي من سنة 2017 ، بالانشاء القانوني لأربعة (4) معاهد للتعليم المهني، متواجدة عبر ولايات : تبسة ، تيزي وزو،تيبازة و بومرداس. (التعليم المهني الناجح،2018،ص7)

8- النظرة المجتمعية للتعليم المهني في الجزائر:

تعاني المجتمعات العربية جملة من الاختلالات و عدم الاتزان الهيكلي في جميع الجوانب الحياتية و خصوصا بالجانب التربوي و التنموي، وتعد الفجوة الواسعة بين المستويات الثقافية و التعليمية للفئات الاجتماعية المختلفة سببا مهما في تشكل ثقافة العيب و النظرة المجتمعية الدونية للتعليم المهني و التي تتطلب تعبيرا جذريا و حلا سريعا.

ينظر الكثير من المجتمعات العربية عامة و الجزائر خاصة كغيرها من الدول النامية إلى التعليم المهني نظرة دونية رغم أننا في القرن الواحد و العشرين، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب تتمثل في كون التعلم المهني ارتبط بالماضي بفكرة الفشل الدراسين و أن الغالبية العظمى من المنتسبين لهذا النوع من التعليم هم من الفاشلين دراسيا و أخلاقيا و أدى ضعف منظومة النوعية و الإرشاد إلى قلة إقبال الشباب فيما يتعلق بماهية هذا النوع من التعليم، حيث يسود في تفكيرهم نوع من المغالطات في مفهومه و دوره في بناء المجتمعات. (احمد بن طويلة ،2010،ص18)

9- فوائد التعليم المهني في الجزائر :

يعد رفد السوق المحلي باليد العالمة المحلية من أهم أدوات التنمية الاقتصادية و البشرية، و يتم ذلك من خلال تأهيل الأفراد، خاصة غير القادرين على إتمام المراحل الدراسية، و تطوير مهاراتهم المعرفية و التقنية لإنشاء قوى عاملة على مستوى عالي من الوعي و المعرفة. و ذلك لضمان تحقيق مستويات إنتاجية عالية في مختلف المجالات و التي تؤثر بدورها على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومن فوائدها أيضا: التغلب على البطالة التي يعاني منها نسبة كبيرة من الأفراد في الدول العربية، نتيجة لعزوف الشباب عن الأعمال الحرفية و توجههم للدراسات الأكاديمية، حيث توفر المهن و الحرف مصدر دخل يقي الأفراد من الفقر و يؤمن لهم مستوى مقبول من الدخل في أي أقل التقديرات (www.abah.info/2020/10.43)

توفير أساس المعرفة التقنية و المهارات اللازمة لعمل ما إضافة لتوعية الشباب لأهميتها. (www.abah.info/2020/10.44)

فتح أفاق للشباب في مجالات مختلفة، كالصناعة، و الزراعة ... و غيرهم.

المشاركة في الدخل القومي من خلال ترويج المنتوجات الصناعية و الزراعية و جودتها(www.abah.info/2020/10.44)

نظام التقويم و تتويج التعليم المهني في مؤسسات التكوين و التعليم المهني في الجزائر:

- **المادة 01:** تطبيقا لأحكام المادة 19 من القانون رقم 08-07 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق لـ 23 فبراير سنة 2008 و المذكور. يهدف إلى تحديد كيفيات إحداث الشهادات المتوجهة لأطوار التعليم المهني.
- **المادة 02:** تحضر أطوار التعليم المهني و شهادة التعليم المهني العليا وفق النمط الحضوري على مستوى المؤسسات العمومية للتعليم المهني و تشمل تعليما علميا و تكنولوجيا. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم و التكوين المهنيين منشور وزاري، 30،2017)
- **المادة 03:** يهدف التعليم العلمي و التعليم التكنولوجي إلى اكتساب الثقافة العلمية و التكنولوجية التي تسمح بمتابعة دراسات للحصول على تأهيلات عليا تكملة للفراغ المتبع.
- **المادة 04:** تهدف فترات التكوين في الوسط المهني المنظمة بالتناوب بين مؤسسات التعليم المهني و المؤسسة المستقبلية أساسا إلى تحصيل الكفاءات المكتسبة حصريا في مناصب العمل.
- **المادة 05:** يشترك في ضمان متابعة فترات التكوين في الوسط المهني و التكفل بها بموجب قرار من الوزير المكلف بالتكوين و التعليم المهنيين.
- **المادة 06:** يتوج الطور الأول من التعليم المهني بشهادة التعليم المهني التي تعوض شهادة التعليم المهني من الدرجة الثانية، المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 08-194 المؤرخ في 20 رمضان 1429 الموافق لـ 20 سبتمبر 2008 و المذكور أعلاه
- **المادة 07:** يتوج الطور الثاني من التعليم المهني بشهادة التعليم المهني العليا.
- **المادة 08:** ينظم الطور الأول لمسار التعليم المهني في (03) سنوات و يتوج بشهادة التعليم المهني.

المادة 09: يلتحق بالسنة الأولى في طور التعليم المهني المحضر لشهادة التعليم المهني تلاميذ السنة الرابعة متوسط الناجحون للطور ما بعد الإجباري و التلاميذ المعاد توجيههم من السنة الأولى من التعليم الثانوي في جميع الشعب. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم و التكوين المهنيين منشور وزاري، 30،2017)

المادة 10: تسمح شهادة التعليم المهني لحاملها الالتحاق بالطور الثاني للتعليم المهني، المتوج بشهادة التعليم المهني العليا كما تمنح حاملها تأهيلا مهنيا من المستوى الرابع يطابق مناصب شغل تتطلب معارف نظرية و تطبيقية و قدرات التنظيم، تسمح له بممارسة نشاط مهني. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم و التكوين المهنيين منشور وزاري، 30،2017)

المادة 11: ينظم الطور الثاني للتعليم المهني في سنتين (02) و يتوج بشهادة التعليم المهني العليا.

المادة 12: يلتحق بالسنة الأولى من طور التعليم المهني، المحضر لشهادة التعليم المهني العليا، التلاميذ المرشحون الحائزون شهادة التعليم المهني تكملة للفرع المتبع

المادة 13: تمنح شهادة التعليم المهني العليا حاملها تأهيلا مهنيا من المستوى الخامس تطابق مناصب شغل تتطلب معارف نظرية و قدرات تطبيقية و مؤهلات تسمح بممارسة وظائف ذات مسؤولية و تسيير الأشغال.

المادة 14: تحدد شروط و كيفيات تنظيم و تسليم الشهادات المنصوص عليها في المادتين 6 و 7 أعلاه و كذا نماذجها، بموجب قرار من الوزير المكلف بالتكوين و التعليم المهنيين.

المادة 15: تسلم شهادات التعليم المهني بعنوان تخصص مهني حسب مدونة فرع التعليم المهني.

تحدد مدونة الفروع بموجب قرار من الوزير المكلف بالتكوين و التعليم المهنيين.

المادة 16: يتضمن الامتحان لنيل إحدى شهادات التعليم المهني اختبارات كتابية و تطبيقية تتوج معارف عامة و تكنولوجية و مهنية.

تحدد طبيعة الاختبارات و مدتها و معاملاتها و كذا كيفيات إجرائها بموجب قرار من الوزير المكلف بالتكوين و التعليم المهنيين.

المادة 17: يمكن إعادة توجيه التلاميذ الذي لم يتمكنوا من إنهاء الطور الأول من التعليم المهني نحو التكوين المهني تحدد كيفيات و معايير إعادة التوجيه بموجب قرار من الوزير المكلف بالتكوين و التعليم المهنيين.

المادة 18: يمكن حائزي شهادة التعليم المهني من الدرجة الثانية الخاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-249 المؤرخ في 20 رمضان 1429 الموافق لـ 20 سبتمبر 2008 و المذكور أعلاه متابعة دراسات للحصول على شهادة التعليم المهني العليا تكملة للفرع المتبع.

المادة 19: تتبقى أطوار التعليم المهني المدرسة قبل تاريخ سريان هذا المرسوم خاضعة لإحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-294 المؤرخ في 20 رمضان عام 1429 الموافق لـ 20 سبتمبر 2008 و المذكور أعلاه و كذا النصوص المتخذة لتطبيقه و ذلك إلى غاية نهاية التكوين ضمن هذه الأطوار.

المادة 20: تلقى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-294 المؤرخ في 20 رمضان 1429 الموافق لـ 20 سبتمبر 2008 الذي يحدد كيفيات إحداث شهادة التعليم المهني من الدرجة الأولى و بشهادة التعليم المهني من الدرجة الثاني.

المادة 21: نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 17-212 مؤرخ في 26 شوال 1438 الموافق لـ 20 يوليو 2017 المتضمن كيفيات إحداث الشهادات الموجه لأطوار التعليم المهني، يوليو 2017 ص 5 . 6 . 7 .)

10- آفاق تنمية قطاع التعليم المهني في الجزائر:

تتمحور هذه الآفاق حول تحقيق أهداف نوعية من خلال:

- تحسين أداء مؤسسات التعليم المهني
- عصرنة المناهج و الوسائل التعليمية
- تنمية و تطوير التكوين عن طريق التمهين و التكوين بالتناوب
- تجديد مدونة الفروع و الاختصاصات المهنية و قد حدث هذا التجديد، حيث تم انجاز المدونة الجديدة 2007 التي تحتوي أكثر من 12 تخصص منذ إعلانه تتوزع على 20 شعبة مهنية
- تطوير التشاور مع الفاعلين الاجتماعيين و الاقتصاديين في عملية التكوين.

- تنصيب مرصد المهن و التكوين
- إدراج التكوين في مهن جديدة في المجال الصناعي: حماية المحيط، الإعلام الآلي، الفندقة و السياحة، تقنيات السمعي البصري، الفنون و الصناعات المطبعية، اللغات الأجنبية ...
- تكوين رؤساء المؤسسات في تسيير المشاريع
- مساعدة المؤسسات في التعبير عن احتياجاتها من التكوين

(احمد بن طويلة ،2010،ص25)

خلاصة:

ومن خلال هذا الفصل يمكن القول ان الجزائر لازالت لم تعطي ذالك الاهتمام الكبير للتعليم المهني بالرغم من وجود بعض معاهد للتعليم المهني عبر ولايات الوطن التي تهتم به ولكن بشكل اقل ، الا ان الجزائر تحتاج الى افاق مستقبلية اوسع من اجل التقدم والتطور في هذا المجال وهذا يرجع الى الدولة والى السلطات المعنية بهذا الامر وذالك من خلال زيادة عدد معاهد التعليم المهني في الجزائر من اجل ان تلقى صدد واسع يسمح للتلميذ في اختيار مهنته المستقبلية .

ثانيا: الجانب التطبيقي

الفصل الرابع:

تمهيد :

يعتبر الجانب التطبيقي من من الجوانب المهمة في أي دراسة علمية فهو بمثابة الدراسة العملية والتطبيقية في الدراسة.

وقد تم استخدام الاستبانة في جمع البيانات من مجتع البحث ، والتي تتطلب إعدادا دقيقا وواضحا لفقراتها وبالتالي يستفاد من بياناتها في بيان الجانب التطبيقي للبحث ، لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات البحث المتعلقة بموضوعه وبالتالي تحقيق الأهداف التي نسعى الى تحقيقها.

وبناء على ذالك يتناول هذا الفصل وصفا لمنهج البحث ، وأفراد مجتمع البحث وعينته ، وكذلك أداة البحث المستخدمة وطرق إعدادها ، وصدقها وثباتها ، كما يتضمن هذا الفصل وصفا لمنهج البحث ، وأفراد مجتمع البحث وعينته ، وكذلك أداة البحث المستخدمة وطرق إعدادها ، وصدقها وثباتها ، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات اللازمة في تقنين أدوات البحث وتطبيقها ، وأخيرا المعالاجات الإحصائية التي استخدمت في التحليل والبحث

1- الدراسة الاستطلاعية:

البحوث الاستطلاعية، هي: "تلك البحوث التي تتناول موضوعات جديدة لم يتطرق إليها أي باحث من قبل ولا تتوفر عنها بيانات أو معلومات أو حتى يجهل الباحث كثيرا من أبعادها وجوانبها...

كما لا يخفى على أي باحث، إن ضبط سؤال الإشكالية وصياغة الفرضيات، هو أساس انطلاق الدراسة وأما أدوات البحث المناسبة فهي أساس إنجاز الجانب الميداني، الذي يعطي مصداقية للإشكالية ولما كان الاستبيان هو أحد الأدوات المعتمد عليها لإنجاز هذا البحث.

كانت بداية المشروع من توجيه وإرشاد الأستاذ المشرف،وبعدها فقد قمنا بزيارة لمجموعة من المؤسسات التابعة لمديرية التربية بولاية الاغواط وهذه الدراسة الميدانية الاستكشافية مكنتنا من الاطلاع على طموحات بعض التلاميذ، وكانت لنا لقاءات مع بعض التلاميذ وطرح بعض الأسئلة عليهم بخصوص التعليم المهني ، والغرض منها هو إيضاح بعض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة.

وقد قمنا بعرض استبيان يتكون من 20 بندا و هذا الاستبيان تم عرضه على الأستاذ المشرف والغرض منه هو التأكد من أن الأسئلة واضحة ومفهومة وتحقق غرض الدراسة وتخدم اشكاليات البحث. وبعد مراجعة الأسئلة ، قمنا بتوزيع الاستبيان على مجموعة من التلاميذ في متوسطة الزهراء في ولاية الاغواط .

2- منهج الدراسة :

يعتبر المنهج العلمي هو الإطار الموجه لمسار الدراسة او البحث لتحقيق هدافه واختيار فروضه وتساؤلاته ، بطريقة علمية منتظمة لتقصي الحقائق ، لذالك يجب أن يرتبط المنهج الملائم ارتباطا وثيقا بموضوع وأهداف البحث ، وانطلاقا من أهداف الدراسة وجدنا ان المنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج الاستكشافي حيث يعد شكلا من أشكال البحث التي يتم إجراءها و تحديدها بوضوح عندما يكون الغرض من البحث هو الوصول إلى معرفة الظواهر و اكتساب رؤية جديدة من أجل الوصول إلى صياغة أكثر دقة.

من أهم مزاياه تركيزه على الظواهر السلوكية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية كما و يمتاز بالاعتماد على الدراسات الميدانية والوثائق و الإحصائيات الرسمية و وسائل الإعلام للوصول إلى مواقف و آراء فعلية حول الظاهرة بدون أي تدخل شخصي

وقد عرفه (هويتي) في تصنيفه للمناهج: "بأنه يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة.

الطريقة المنظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد أو حدث أو أوضاع معينة بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو لتحقيق من صحة حقائق قديمة، وأثارها، والعلاقات التي تتصل بها وتفسيرها وكشف الجوانب التي تحكمها.

عرفه (بشير صالح الرشيدي) بأنه "مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا

للاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات على الظـاهرة أو الموضوع محل البحث (قويدر ترموز ، 2017، ص58).

أما على الصعيد البحث الميداني التحليلي ، فتم إجراء دراسة ميدانية مع تحليل البيانات واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة لمعالجتها .

3- أدوات الدراسة :

تم بناء أداة الدراسة بناء على طبيعة البيانات التي يراد جمعها ، وعلى المنهج المتبع في الدراسة والوقت المسموح به ، والإمكانيات المادية والمعنوية المتاحة ، ووجدنا إن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة هي الاستبانة

و تعتبر أداة رئيسية في البحث ، حيث تعد احد الأساليب الأساسية التي تستخدم في جمع البيانات أولية آو أساسية او مباشرة من العينة المختارة آو من جميع أفراد مجتمع البحث ، عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة ، وذالك بهدف التعرف على حقائق معينة ، آو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم ، أو الدوافع والعوامل والمؤثرات التي تدفعهم إلى تصرفات سلوكية معينة .

واعتمد البحث على الاستبانة لجمع البيانات من المبحوثين ، حيث قمنا بتوزيع 40 استبيان على تلاميذ الرابعة متوسط بمتوسطة الزهراء (بالاغواط) .

وقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في هذا المجال ، ومن أعضاء هيئة التدريس في متوسطة الزهراء ، للتأكد من صلاحياتها للتطبيق ، ومدى تمثيلها لاغراض البحث ، حيث تم جمع الآراء والاقتراحات واختيار ما اجمع عليه المحكمين ، وتغيير بعض الأسئلة وحذف الأخرى ، وإضافة التي اقترحها المحكمين ، وتم ترتيب الاستبانة بناء على ذالك.

4- مبررات استعمال الأداة:

المنهج الوصفي المتبع في هذه الدراسة هو الذي أدى بنا إلى استعمال هذه الأداة للتأكد من صحة الإشكاليات وأداة من أدوات البحث ، وعن تلك العلاقة يقول عبد الرحمان عدس "ان البيانات الوصفية غالبا مايتم جمعها من خلال الاستبيانات والملاحظات وأساليب المشاهدة ومن خلال ذالك يمكن أن نستنتج انه يمكن استعمال البيانات كأدوات لجمع البيانات في الدراسات الوصفية ، ولذالك تم الشروع في بناء الاستبيان المطبق في هذه الدراسة.

كما قمنا بإعداد مجموعة من الأسئلة بناء على المعايشة اليومية للتلاميذ داخل الوسط المدرسي وخارجه وربطه بالتصورات النظرية المرتبطة بالمحاور المدروسة التالية :

المحور الأول : رغبة الطالب.

المحور الثاني : طموح الطالب.

المحور الثالث : ضعف التكوين والمخرجات التعليمية.

المحور الرابع : غياب الإعلام

كما ويحتوي كل محور على 5 بنود توضح هذه البنود على ماتحتويه المحاور فيمايخص كل تلميذ

5- مجتمع وعينة والبحث :

إن مجتمع الدراسة يمثل الفئة الاجتماعية التي نريد إقامة الدراسة التطبيقية عليها وفق المنهج المختار والمناسب لهذه الدراسة، وفي هذه الدراسة يتكون مجتمع بحثنا من 40تلميذ في مرحلة الطور المتوسط بمؤسسة الزهراء بولاية الاغواط ، وتم توزيع الاستبانة على جميع تلاميذ الرابعة المتوسط في المؤسسة ، وبعد فحص الاستبانات وجدنا أن كل الاستبيانات تحققت فيها الشروط المطلوبة للاجابة عنها ، وبذالك يكون عدد يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للبحث 20 استبانه .

خلاصة :

نظرا لطبيعة مشكلة بحثنا الحالي استدعى منا التعريف بالبحث ومنهجه وإجراءاته في هذا الفصل.فطرحنا من خلال مشكلتنا معتمدين في ذلك على المعاينة الميدانية، لأجل تثمينها بدراسة استطلاعية للتأكد من أن المشكلة موجودة فعلا. ويعتبر هذا الفصل بمثابة الدليل والمرشد الذي ساعدنا على تخطي كل الصعوبات وبالتالي الوصول إلى تحقيق أهداف البحث بسهولة كبيرة في هذا البحث، كما تناولنا فيه أهم العناصر التي تفيد الدراسة بشكل مباشر منها (المنهج المتبع، متغيرات البحث، الدراسة الاستطلاعية، مجتمع الدراسة، أدوات البحث

الفصل الخامس:

تمهيد :

تعتبر عملية عرض النتائج مرحلة أساسية من مراحل البحث وهي تمهد لعملية المناقشة والتفسير ، وسنتعرض إلى النتائج المتحصل عليها من التلاميذ وذالك بما يتعلق بكل من رغبة الطالب وطموح الطالب وغياب الإعلام وضعف التكوين والمخرجات .

وسنعتمد في عرض النتائج على حساب النسب المئوية المتعلقة بمجموعة من البنود وذالك بما يخص كل التقديرات الخمس المبنية في الاستبيان.

1- عرض النتائج:

م	الفقرة	درجة التوافق	
		نعم	لا
ا	رغبة الطالب		
1	التوجه نحو التعليم المهني لا يتوافق مع ميولي	27.1%	73.9%
2	رغبتي في ان يكون عملي المستقبلي مريحا يبعدني عن التعليم المهني	31.2%	69.8%
3	الجهل باهمية الدراسة المهنية يقلل اتجاهي نحوه	55.1%	45.9%
4	طبيعة مهنة الوالد لها اثر في توجهي نحو التعليم الاكاديمي	16.2%	84.8%
5	المركز الاجتماعي لاسرتي يقلل رغبتي في التعليم المهني	67.1%	33.9%
ب	طموح الطالب		
6	توفر تخصصات جامعية افضل من التعليم المهني	65.2%	35.8%
7	التعليم المهني يقلل من وصولي الى مراكز اجتماعية مرموقة	52.2%	48.8%
8	توجهي نحو التعليم المهني يجعلني ادنى مرتبة من زملائي مستقبلا	58.1%	42.9%
9	الوضع الاقتصادي يحول دون توجهي نحو التعليم	12.4%	88.6%
10	عدم وجود دخل مالي لخريج التعليم المهني	64.1%	36.9%
ج	ضعف التكوين والمخرجات		
11	ضعف الترابط بين المقررات المدرسية وحاجة البيئة المحلية للطلبة	54.2%	46.8%

12	مناهج التعليم المهني اقل ثقافة واقل تشويقا من مناهج التعليم العام	75.2%	25%
13	ضعف اهتمام المدرسة المهنية بالقدرات والمواهب للطلبة	67.1%	33.9%
14	النظرة السلبية من قبل المعلمين تمنعني من التوجه نحو التعليم المهني	72.2%	28.8%
15	ضعف تاهيل المعلمين المهنيين في المدارس المهنية	88.1%	12.9%
د	غياب الاعلام		
16	ضعف كفاية الاعلام والتثقيف العام للطلبة	69.2%	31.8%
17	عدم اهتمام وسائل الإعلام المرئية"التلفاز"والسمعية بضرورة التعليم المهني	62.2%	38.2%
18	غياب تام للجرائد والمجلات بدرورة التعليم المهني	17.1%	83.9%
19	غياب الاشهار في الرفع من مكانة التعليم المهني	56.2%	44.8%
20	إهمال المواقع الالكترونية بأهمية وفوائد التعليم المهني	68.1%	32.9%

2- تفسير النتائج:

2-1-تفسير نتائج التساؤل الأول:

ينص السؤال : ما أسباب نفور تلاميذ الرابعة متوسط من التعليم المهني؟

وللإجابة عن هذا السؤال قمنا باستخدام التكرارات والنسب المئوية ، والجدول يوضح ذلك.

تشير نتائج الجدول : إلى أن أسباب النفور من التعليم المهني يعود إلى:

1 الجهل بأهمية الدراسة المهنية يقلل اتجاهي نحوه وكانت النسبة وكانت النسبة55%

وهذا ما يؤكد أن جهل التلاميذ وعدم معرفتهم بالمدارس المهنية يقلل توجههم نحوه.

2 المركز الاجتماعي لأسرتي يقلل رغبتي في التعليم المهني وكانت النسبة67%

وهو مايشير إلى أن المركز الاجتماعي للأسرة يقلل رغبة التلاميذ في التعليم المهني.

3 توفر تخصصات جامعية أفضل من تخصصات التعليم المهني وكانت النسبة65%

وهو مايؤكد أن التخصصات الجامعية أفضل من تخصصات التعليم المهني.

4التعليم المهني يقلل من وصولي إلى مراكز اجتماعية مرموقة وكانت النسبة 52%

وهو مايبين أن التعليم المهني يقلل من الوصول إلى مراكز اجتماعية مرموقة.

5توجهي نحو التعليم المهني يجعلني أدنى مرتبة من زملائي مستقبلاوكانت النسبة58%

مايأكد ان التعليم المهني لايحقق مستقبلا ناجحا للتلاميذ.

6عدم وجود دخل مالي لخريج التعليم المهني وكانت النسبة64%

وهو مايثبت انه لايوجد دخل مالي لخريج التعليم المهني .

7ضعف الترابط بين المقررات المدرسية وحاجة البيئة المحلية للطلبة وكانت النسبة54%

وهو مايؤكد أن هناك فجوة بين المقررات الدراسية وبين البيئة المحلية للطلبة

مناهج التعليم المهني اقل ثقافة واقل تشويقا من مناهج التعليم العام وكانت النسبة 75%

9- ضعف اهتمام المدرسة المهنية بالقدرات والمواهب للطلبة وكانت النسبة67%

وهو مايؤكد ضعف المدرسة المهنية في اكتشاف قدرات ومواهب الطلبة .

10- النظرة السلبية من قبل المعلمين تمنعني من التوجه نحو التعليم المهني وكانت72%

وهو مايثبت أن النظرة السلبية للمعلمين والأساتذة تمنه التلاميذ من التوجه نحو التعليم المهني.

11ضعف تأهيل المعلمين المهنيين في المدارس المهنية وكانت النسبة88%

وهو مايشير ان المعلمين المهنيين ليس بتلك الكفاءة المهنية التي تسمح لهم بالتدريس.

12ضعف كفاية الإعلام والتثقيف العام للطلبة وكانت النسبة69%

وهو مايؤكد ان هناك ضعف في الإعلام والتثقيف العام للطلبة.

غياب الإشهار في الرفع من مكانة التعليم المهني وكانت النسبة56%

وهو مايثبت أن هناك غياب تام للإشهار في الرفع من مكانة التعليم المهني.

13عدم اهتمام وسائل الإعلام المرئية"التلفاز"والسمعية بضرورة التعليم المهني 62% وكانت النسبة

وهو مايؤكد عدم اهتمام وسائل الإعلام المرئية والسمعية بضرورة التعليم المهني.

14 إهمال المواقع الالكترونية بأهمية وفوائد التعليم المهني وكانت النسبة68%

مايبين أن المواقع الالكترونية لا تدلي با أهمية كبيرة للتعليم المهني وفوائده .

2-2-تفسير نتائج التساؤل الثاني :

ـ ينص السؤال الثاني على :ماطبيعة اتجاهات التلاميذ السنة الرابعة متوسط نحو التعليم المهني ؟

وتكمل طبيعة اتجاهات تلاميذ الرابعة متوسط نحو التعليم المهني في :

في رغبة الطالب وطموحه من اجل تحديد مستقبله وكذالك الاعلام له دور في توجيه الطالب واكتسابه مجموعة من الأفكار التي تساعده في فهم ما سيختار من تخصصات كما تبرز أهمية دور المخرجات والتكوين وذالك من خلال تكوين الطالب .

2-3-تفسير نتائج التساؤل الرئيسي:

1- وبهذا يمكن الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي يقول: ماواقع التعليم المهني في الجزائر من وجهة نظر تلاميذ الرابعة متوسط بالاغواط ؟

إن هناك غياب فعلي لاختيار الطالب للتعليم المهني في الجزائر وذالك من خلال النتائج المتحصل عليهافي النتائج السابقة

3- مناقشة النتائج :

يمكن التأكيد أن اغلب تلاميذ الرابعة متوسط في الجزائر لا يتجهون إلى التعليم المهني كاخيار أول وهذا ماتبرزه النتائج المتحصل عليها ، فان التلميذ يحبذ أو يختار التوجه إلى التعليم العام عوضا عن التعليم المهني وهذا ما أبرزته لنا بعض الدراسات السابقة مثل:

ـ دراسة فريتاكون وروزيز(2003):

التعليم والتدريب المهني في اليونان :

تهدف الدراسة إلى وضع التعليم المهني في اليونان ، حيث بينت الدراسة أن التعليم والتدريب المهني أخر ما يلجا إليه الشاب بالرغم من جهود الدولة المستمر لرفع التعليم والتدريب المهني كخيار يساوي غيره من الخيارات الأخرى المتاحة للشاب فالبرغم من نتائج الأبحاث التي بينت أن خريجي التعليم والتدريب المهني كخيار يساوي غيره من الخيارات الأخرى المتاحة للشاب فالبرغم من نتائج الأبحاث التي بينت أن خريجي التعليم والتدريب المهني يواجهون صعوبات اقل في إيجاد عمل أكثر من غيرهم ممن هم خريجي التعليم الأكاديمي العام.

دراسة وزارة التربية السورية 1993:

دراسة ميدانية حول تعزيز إقبال الطلبة على التعليم الفني والمهني ، دائرة المناهج والبحوث العلمية "دمشق"حيث قامت مديرية المناهج والبحوث في وزارة التربية بدراسة ميدانية بعنوان :تعزيز إقبال الطلبة على التعليم المهني والفني ، وقد تطرقت الدراسة الميدانية في قسم كبير منها إلى مناهج ، وقد وجد القائمون على الدراسة أن مناهج التعليم الفني والمهني لاتشكل عبئا على الطالب ، ولكنها في الوقت نفسه لا تحقق طموحات الطلبة في تلبية احتياجات التعليم الذاتي.

الاستنتاج:

ومن خلال عرض ومناقشة النتائج في الفصل السابق نستنتج مايلي :

ـ ان التعليم المهني في الجزائر مازال يعاني من نقصا كبيرا من طرف الوجهات التدريسية في البلاد.

ـ أن معظم أولياء التلاميذ لازالت لديهم تللك النظرة الدونية للتعليم المهني على انه لايوفر مستقبلا ناجحا للطفل.

ـ أن التعليم المهني لم يحظى بعد بتلك المكانة الإعلامية التي يحظى بها التعليم العام .

ـ افتقار مؤسسات التعليم المهني للإمكانيات المادية وكذالك

الخاتمة

الخاتمة :

ويمكن أن نستخلص في الأخير أن التعليم المهني ميدان رئيسي لا يمكن الاستغناء عنه في تكوين الطالب من الناحية العلمية والعملية ونقصد هنا بالعملية هو التطبيقية من أي مشروع علمي سواء كان ذالك في الكهروتقني آو النجارة والخياطة وصنع الساعات والروبوتات ، وان بعض الدول العربية كالجزائر مثلا مازالت لم تعطي ذالك الاهتمام الكبير للتعليم المهني مع أنها قامت با إنشاء معاهد خاصة بالتعليم المهني ، إلا أنها مازات تحتاج إلى الكثير فهي بحاجة إلى الدعم من ناحية الدعاية والإشهار و الوسائل المادية والعمل على تكوين معلمين وأساتذة متخصصين ولديهم القدر على تخريج طلاب أكفاء في كل المجالات المعنية بهذا الجانب وكذالك تكوين لجنة متخصصة في استقطاب المواهب والتلاميذ ذوي القدرات والعمل على صقل هذه المواهب من اجل نجاحها مستقبلا كما وان على الدولة الزيادة من فروع التعليم المهني والتخصصات لكي تكون أكثر استقطابا للطالب .

ـ التوصيات :

1ـ وجود معايير وطنية للمؤهلات ، وقرارات تنفيذية (تشريعات) ، تضمن للخريج عملا مباشرا في سوق العمل.

2ـ التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص ، وبين مؤسسات التعليم المهني من خلال عقد ورشات صيفية تدريبية للطلاب ، واكتسابهم الخبرات الازمة ومن ثم استقطابهم للعمل بعد تخرجهم .

3ـ زيادة الوعي من خلال وسائل الإعلام .

4ـ رفع مدارس التعليم المهني بالأجهزة والتقنيات الحديثة لمواكبة التطور العلمي في دول العالم المتقدم.

5ـ ضرورة الالتزام بالمعايير الأخلاقية عند أداء عملية المراجعة من اجل إخراج تقارير تتسم بجودة عالية تلبي احتياجات الأطراف ذات العلاقة .

6 ـ ضرورة نشر ثقافة التعليم المهني والتقني في المجتمع على مستوى كل من الأهل ، والطلبة ، والمؤسسات من خلال النشرات ، والندوات ، وورشات العمل .

7ـ العمل على الاهتمام بالمعلمين ، وذالك بإعطائهم دورات تدريبية لرفع كفاءتهم الأكاديمية والعمل على تحفيز المعلمين من خلال الاعتماد على الحوافز المعنوية ، والمادية.

8 ـ إلحاق مديري المدارس التكنولوجية بدورات تدريبية حول تطور التعليم المهني.

9ـ ضرورة إنشاء مدارس مهنية في جميع ولايات الوطن وبحيث يمتلك طلبتها اتجاهات ايجابية نحو التعليم المهني.

10 ـ تفعيل دور المرشد التربوي ومعلم التربية المهنية بغية توعية الطلاب والطالبات بأهمية التعليم منذ المرحلة الأساسية الأولى.

11ـ التخطيط المسبق والتنبؤ بأوضاع واحتياجات سوق العمل ، وبناء نماذج تنبؤ بأوضاع عمل والتعرف على الاحتياجات الفعلية في المدى القريب والمتوسط ورسم السياسات والبرامج الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والتقني .

12 ـ إقامة صناديق وبرامج دعم خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني لتخفيف معدلات البطالة.

13- على المؤسسات المهنية التدرج في تطبيق برامج التعليم المهني المستمر في الجزائر حتى يؤدي ذالك إلى نجاح البرامج وضمان استمرار يته وتطويره .

14- ضرورة منح الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني تسهيلات تشجعهم على الالتحاق بهذا التعليم .

15- تبادل الزيارات المدرسية للمدارس المهنية بآخذ تلاميذ الرابعة متوسط إلى إحدى المدارس المهنية لتشجعيها ولزيادة الوعي الفكري لدى التلاميذ لكي لاتردد في الالتحاق به.

16- توليد القناعة لدى التلاميذ من قبل الأساتذة في أقسام الرابعة إعدادي بان هذا التخصص لايقل أهمية عن أي تخصص أخر بل يوافقه من الناحية العلمية والفنية.

17 - إضافة تخصصات جديدة في المؤسسات المهنية وتشجعيها على الانخراط في تلك البرامج للخروج من دائرة العمل التقليدي الذي يحدده المجتمع.

18- التوجه نحو تشجيع انخراط الإناث في التخصصات التي تناسب خصوصية الإناث كالتصميم والخياطة والصناعات الغذائية ، الالكترونيات الصناعية ، الرسم الهندسي ، الصناعات الكيميائية والنسيجية والتوسع في التخصصات التجارية مثل : الطباعة والسكريتاريا والتصوير ، والصحية كالتمريض والفندقية مثل : ادارة الفنادق والعمل الفندقي.

19- اعتماد التربية المهنية والتكنولوجية كمادة أساسية ضمن الخطة الدراسية في مرحلة التعليم الأساسية كخطوة أساسية في تكوين اتجاهات نحو العمل اليدوي واحترام العاملين، مما يتيح للطلبة اكتشاف ميولهم وقدراتهم المهنية ، وتسهل عليه اختيار مهنة المستقبل وتساعدهم في إدراك العمل المهني وتؤثر في السلوك الشخصي لدى المهنيين .

20- تشجيع مساهمة القطاع الخاص في زيادة الاستثمار الصناعي لرفع القدرة الاستيعابية في الجزائر لاستقبال عمالة جديدة.

- المقترحات :

استكمالا لنتائج البحث وتطوير له نقترح إجراء :

- إجراء دراسة :أسباب عزوف التلاميذ عن الالتحاق بالتعليم المهني في الجزائر من وجهة نظر الأساتذة .

- إجراء دراسة :تحليل واقع التعليم المهني والتدريب المهني والتقني في الجزائر من منظور النوع الاجتماعي.

- إجراء دراسة :أسباب عزوف التلاميذ عن التقدم للمدارس المهنية وسبل معالجتها من وجهة نظر الهيئة التدريسية في الجزائر.

- رؤية مقترحة لربط التعليم الإعدادي بالتعليم المهني

قائمة المصادر والمراجع :

1 ابوشعيرة ، خالد محمد (2008) ، التربية المهنية الفاعلة ومعلم الصف ، الاردن ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع .

-2- ابوشعيرة خالد (2006) ، التربية المهنية : بين الفكر التربوي الاسلامي والفكر التربوي الحديث ، ط1، الاردن ، دار الجرير.

3- ابو عصبة ، مي فتحي (2005). مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوي المهنية الفلسطينية من

4- ا. شادي حلبي ، واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي دراسة حالة (الجمهورية العربية السورية) ، اجازة في الاقتصاد ، دبلوم التاهيل والتخصص في استخدام الحاسوب في المجالات الاقتصادية ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا ، 2015

5- المصري ، المعلم المهني ، ط1 . ليبيا .المركز العربي ،1995

6. المصري ،منذر (1990) المعلم المهني المركز العربي للتدريب المهني ،الأردن

7- احمد منير، 2015، مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني .

8- الحيلة ، محمد محمود ، التربية المهنية واساليب تدريسها ، ط1 ، دار الميسرة ،عمان ، 1998.

9- الخطيب ، محمد 1995 ، الاصول العامة للتعليم الفني والمهني ، دراسة استراتجيات التعليم الفني ومشكلاته ، ج1-2 الاصول الفلسفية والاجتماعية واصول المناهج ، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ، السعودية

10- الرفاعي احمد حسين، 1998، مناهج البحث العلمي ، تطبيقات ادارية واقتصادية ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن .

11- حلبي ، شادي (2012) ، واقع التعليم المهني ومشكلاته في الوطن العربي ، مجلة جامعة القدس ، فلسطين ، 28 (6).

12- د. خليل عبد الفتاح حماد. واخرون ،2000، مشكلات التعليم المهني في محافظات غزة كما يراها المعلمون ، مقدم الى: مؤتمر التعليم المهني في محافظات غزة كما يراها المعلمون مقدم الى : مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين (واقع وتحديات وطموح) ،غزة.

13- رفاعي ، عقيل (2013م) : تطوير التعليم المهني في مصر : رؤية مقترحة في ضوء خبرات بعض الدول ، مستقبل التربية العربية ، مصر، 20 (85).

14- صالحة ، نبيل (2008) : فاعلية برنامج مقترح لاكتساب مهارات الرسم الصناعي لدى طلبة الدبلوم تبريد وتكييف الهواء في كلية تدريب غزة ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة الازهر ، غزة ، فلسطين.

15- صلاح عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية الإسكندرية، 2000

16ـ د.علي السلمي (1985) إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية ـ مكتبة غريب ـ القاهرة.

17- فارس ، احمد (2014) : دور كليات المجتمع بمحافظات غزة في تنمية التعليم التقني من وجهة نظر الخرجين وسبل تطويرها ،(رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة الازهر ، غزة .

18- فلاته ، مصطفى ، (اعداد معلم التعليم التقني والمهني في دول الخليج العربي) مكتب التربية لدول الخليج ، الرياض : السعودية . 1994

19- محمد احمد (2002) .مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن ، عمان ، دار المناهج للنشر والتوزيع .

20 ـ م.جرجس الغضبان(1998), التعليم المستمر في الدول المتقدمة والنامية.

21- محمد عبد الله الهاشمي، دور مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ،2017م، المجلد 4 العدد 9 2012م.

22ـ مزيان نادر، 2010، تشغيل الشباب واقع و تحديات، عمان مستورات، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

23- م. شيرين الحسين واخرون ، 2010، 2011، خلاصة ابحاث الطلائع في نظرة الطلائع في فلسطين للتعليم المهني والصناعي ، الطبعة الاولى ، حقوق الطباعة للنشر والتوزيع محفوظة لمؤسسة النيزك للتعليم المساند والايداع العلمي واليونيسيف.

24- م.يسرى الوس كبي، 2016م ،اسباب عزوف الطلبة عن التقديم للمدارس المهنية وسبل معالجتها من وجهة نظر الهيئة التدريسية ، لارك للفلسفات واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد الثالث والعشرين.

25- نوار شهاب احمد ، نيسان لسنة 2013، واقع التعليم المهني في محافظة ديالي من وجهة نظر الهيئة التدريسية ، طالبة الماجستير ، كلية التربية الأساسية ، جامعة ديالي ، العدد الثالث والخمسون ،مجلة الفتح.

26ـ نور شاد الدين الحبيب، 2017، تحليل واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي ، المجلة الدولية التربوية المتخصصة ،المجلد (6) ، العدد 1 ، كانون الثاني ،فلسطين.

المجلات والجرائد :

1ـ التعليم المهني مسار اخر ناجح ، مديري التعليم المهني ،فيفري 2018.
(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – وزارة التعليم و التكوين المهنيين) منشور وزاري، 30 جويلية 2017
2ـ أحمد بن طويلة، مجتمع، 2010/03/17، البحرين
3ـ الفضيل، التعليم المهني، الحوار 2010/01/21.

المواقع الالكترونية :

(www.abah.info/2020/10.44)

الملاحق :

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية

علم النفس المدرسي

في إطار إنجاز مذكرة تخرج الموسومة بـ: واقع التعليم المهني من وجهة نظر تلاميذ الرابعة متوسط

أستاذي أستاذتي:

نضع بين أيديكم استبيان معد من طرف الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة و التراث النظري ، من أجل إبداء ملاحظاتكم و توجيهاتكم حول صياغة البنود و مدى قياسها لما أعدت لأجله.

التساؤل الرئيسي: ما واقع التعليم المهني في الجزائر من وجهة نظر تلاميذ السنة الرابعة بمتوسطة الزهراء(بالاغواط)؟

التعريف الإجرائي للتعليم المهني: هو التعليم الذي يحضر الطلاب والطالبات للعمل في اختصاص آو حرفة أو صناعة ما ، أي أن يصبح خبير في مجال معين وأحيانا يطلق عليه اسم التعليم التقني ويلتحق به الطلبة بعد إتمام مرحلة التعليم الأساسي وقد يشمل التعليم المهني تخصصات عدة في مجالات مختلفة كالنجارة والكهرباء والإعلام الآلي .

الموسم الجامعي: 2020/2019 م

	الأسئلة	القياس		الصياغة	
		يقيس	لا يقيس	ملائمة	غير ملائمة
المحورالاول: رغبة الطالب					
.1	التوجه نحو التعليم المهني لا يتوافق مع ميولي				
.2	رغبتي في ان يكون عملي المستقبلي مريحا يبعدني عن التعليم المهني				
.3	الجهل باهمية الدراسة المهنية يقلل اتجاهي نحوه				
.4	طبيعة مهنة الوالد لها اثر في توجهي نحو التعليم الاكاديمي				
.5	لمركز الاجتماعي لاسرتي يقلل رغبتي في التعليم المهني				
المحور الثانـــي: طموح الطالب					
.6	توفر تخصصات جامعية افضل من تخصصات التعليم المهني				
.7	التعليم المهني يقلل من وصولي الى مراكز اجتماعية مرموقة				
.8	توجهي نحو التعليم المهني يجعلني ادنى مرتبة من زملائي مستقبلا				
.9	الوضع الاقتصادي يحول دون توجهي نحو التعليم				
10	عدم وجود مردود مالي لخريج التعليم المهني				
المحور الثالث: ضعف التكوين والمخرجات التعليمية					
11	ضعف الترابط بين المقررات المدرسية وحاجة البيئة المحلية للطلبة				
12	تركيز المناهج على الجوانب النظرية بعيدا عن التطبيق				
13	مناهج التعليم المهني اقل ثقافة واقل تشويقا من مناهج التعليم العام				
14	النظرة السلبية من قبل المعلمين تمنعني من التوجه نحو التعليم المهني				

15	ضعف تاهيل المعلمين المهنيين في المدارس المهنية				
المحور الرابع : غياب الاعلام					
16	ضعف كفاية الإعلام والتثقيف العام للطلبة				
17	عدم اهتمام وسائل الإعلام المرئية(التلفاز)والسمعية بضرورة التعليم المهني				
18	غياب تام للجرائد والمجلات بدرورة التعليم المهني				
19	غياب الاشهار في الرفع من مكانة التعليم المهني				
20	اهمال المواقع الالكترونية باهمية وفوائد التعليم المهني				

اخي الطالب :

ياتي هذا الاستبينان في اطار الدرسة بعنوان "واقع التعليم المهني من وجهة نظر تلاميذ الرابعة متوسط" امل التكرم والاجابة على الاسئلة هذه الاستبانة بوضع الاشارة (x) امام الاجابة التي تتوافق مع وجهة نظركم ،علما ان جميع المعلومات الواردة فيها مخصصة للبحث العلمي .

ـ الجنس : .... (ذكر) ... (انثى)

ـ المستوى التعليمي للأب : ابتدائي( ) – متوسط( ) ـ ثانوي ( ) ـ جامعي ( ).

ـ المستوى التعليمي للام : ابتدائي( ) – متوسط( ) ـ ثانوي ( ) ـ جامعي ( ).

ـ مهنة الاب :

ـ مهنة الام :

م	الفقرة	درجة التوافق	
		نعم	لا
1	وجود مردود مالي لخريج التعليم المهني		
2	طبيعة مهنة الوالد لها اثر في توجهي نحو التعليم		

	المهني		
3	التوجه نحو التعليم المهني لا يتوافق مع ميولي الاكاديمية		
4	النظرة الاجتماعية المتدنية للتعليم المهني		
5	التعليم المهني يقلل من وصولي الى مراكز اجتماعية مرموقة		
6	الجهل باهمية الدراسة المهنية يقلل تجاهي نحوه		
7	رغبتي في ان يكون عملي المستقبلي مريحا يبعدني عن التعليم المهني		
8	وجود مقررات في التعليم المهني تحتاج الى قدرات معينة		
9	توفر تخصصات جامعية تتوافق مع التعليم المهني		
10	وجود ارشاد معين يبعدني عن التعليم المهني		
11	توجهي نحو التعليم المهني يجعلني ادنى مرتبة من زملائي		
12	اولياء الامور لا يحبذون التوجه نحو التعليم المهني		
13	اشعر بان التعليم المهني مخصص لطلبة الفاشلين في الدراسة		
14	المركز الاجتماعي لاسرتي يقلل رغبتي في التعليم المهني		
15	الوضع الاقتصادي يحول دون توجهي نحو التعليم المهني		
16	ضعف تاهيل المعلمين المهنيين في المدارس المهنيين		
17	النظرة السلبية من قبل المعلمين تمنعني من التوجه نحوالتعليم المهني		
18	ضعف اهتمام المدرسة بالقدرات والمواهب لطلبة		
19	ضعف الترابط بين المقررات المدرسية وحاجة البيئة المحلية للطلبة		
20	تركيز المناهج على الجوانب النظرية بعيدا عن التطبيق		